دلالات الإنزال والتنزيل في القرآن الكريم بين المفسرين والحداثيين

دراسة موضوعية نقدية

إعداد

د/ عبدالغفار أحمد عبدالغفار أحمد

المدرس بقسم التفسير وعلوم القرآن
بكلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية

دلالات الإنزال والتنزيل في القرآن الكريم بين المفسرين والحداثيين
دراسة موضوعية نقدية

عبدالغفار أحمد عبدالغفار أحمد.
قسم التفسير وعلوم القرآن – كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
البريد الالكتروني: dr.abdelghafar.ahmed@gmail.com

ملخص البحث

تعرض البحث لقضية تنزلات القرآن، وناقش قضية نزول القرآن في بيت العزة في السماء الدنيا، كما ناقش أقوال المفسرين في دلالات الفعل (أنزل، ونزّل) في إسنادهما للقرآن الكريم، ثم تعرض ببحث النكات البلاغية من إسناد نزول القرآن على غير النبي صلى الله عليه وسلم، ومعنى إنزاله ونزوله، وتنزله، ثم تعرض لمناقشة الدكتور/ محمد شحرور في دراسته لهذه المباحث، حيث كانت له رؤيا أخرى في تناوله لهذه الدلالات تنطلق من منهج يخالف المنطق اللغوي والعلمي في دراسة القرآن الكريم، وتقوم على تفكيك النص عن اللغة وسياقه وأسباب نزوله بما ينتج معاني عبثية لا يقرها منطق ولا علم .

الكلمات المفتاحية: دلالات الإنزال والتنزيل؛ المفسرين والحداثيين؛ دراسة موضوعية ونقدية.

The indications of the woeds Inzal (revelation) and Tanzeel (send down) in the Holy Qur'an according to the interpreters and modernists a critical and objective study

Abdul Ghaffar Ahmed Abdul Ghaffar Ahmed.
Department of Interpretation and Quranic Sciences - Faculty of Fundamentals of Religion and Da`wah (call) - Al-Azhar University – Al-Menoufeyya-Egypt.
Email: dr.abdelghafar.ahmed@gmail.com

Abstract

The research deals with the issue of the Qur'an's revelations and it discusses the issue of the revelation of the Qur'an in the House of Glory in the lower heaven as well as the sayings of the interpreters on the indications of the verb (revealed and send down) in their chain of transmission of the Holy Qur'an. Then it shows searching eloquence from chain of transmission revealing the Holy Quran on people other than the prophet (peace and blessing of God be upon him) and the meaning of its revelation, sending down and descending. Then it was discussed by Dr. Muhammad Shahrour in his study of these topics, as he had another vision in his approach to these indications based on an approach that contradicts the linguistic and scientific logic in the study of the Holy Qur'an and It is based on deconstructing the text about language, its context and the reasons for its descent what results in absurd meanings that are not recognized by logic or science.

Keywords: Indications, Revelation, Descent, Interpreters, Modernists ; An objective and critical study.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن الله – تعالى – أنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، فجعل اللغة العربية مفتاح الفهم والاجتهاد، فبدونها لا يمكن الوصول إلى أسرار القرآن الكريم ومقاصده.

ولما أراد المنحرفون هدم الشريعة الإسلامية، ورأوا أن التصريح برفض الكتاب والسنة لن يؤثر على عقيدة المسلمين دخلوا إليه من داخله بعد التشنيع على فهم علماء الأمة المنقول جيلا بعد جيل، فرأوا أن اللغة العربية حصن منيع من ذيوع أفكارهم، فاخترعوا مناهج أخرى لفهم النصوص تَفْصل القرآن عن لغته التي نزل بها.

ووجدوا – أيضا – أن علم "أسباب النزول" من العلوم القوية التي تعين على فهم الآيات، ولها أثر قوي في ترجيح المحتملات، فقالوا بتاريخية النص؛ ليتوصلوا بهذا إلى تدمير هذا العلم الذي كان – ولا يزال – حصنا منيعا ضد انحرافهم في تحريف معاني القرآن الكريم.

ورأوا أن في الدين قضايا قطعية لا تقبل التغيير فقالوا: "بالنسبية ورفض المطلق" حتى يتأتى لهم هدم قواعد الشريعة، ومن القضايا المهمة التي تناولها الفكر الحداثي بهذه المنهجية ما يتعلق بنزول القرآن الكريم، حيث تم تحريف آيات النزول؛ لتأييد عقائدهم الباطلة، فأردت في هذا البحث دراسة "دلالات الإنزال والنزول في القرآن الكريم"، والغرض منها الوقوف

على جهود علمائنا في استعمال لغة القرآن في فهمه وتحرير معانيه، وكيف أثمر هذا التفاعل بين القرآن واللغة تراثا علميا زاخرا تفخر به الأمة ؟ ولا زال هذا التراث يبرز لنا عن إعجاز القرآن الكريم وعطائه الفياض في كل وقت وزمان.

أهمية البحث:

١) يتعرض البحث لبعض المسائل المهمة في نزول القرآن الكريم، ويبرز الأسرار البلاغية في حديث القرآن الكريم عن نزوله، ومعرفة الأسرار البيانية في أسلوبه.

٢) هذا المبحث أثيرت حوله مغالطات وإشكالات من دعاة الحداثة، فأردت بحث هذه المسائل ووزنها بميزان العلم والمنطق القويم.

٣) لم أقف على بحثٍ كتب في هذا الموضوع من الناحية الموضوعية، والرد على ما أثير حوله من شبهات.

إشكالية البحث

يجيب البحث عن تساؤلات مهمة، وهي ما معنى نزول القرآن، وهل يوجد تنزلات متعددة للقرآن ؟ وهل هناك فرق بين التعبير بصيغتي "أنزل" و"نزّل" في جانب القرآن ؟ وما معنى إنزاله ونزوله، وهل يوجد تلازم بينهما ؟ وهل وصف النزول يشمل القرآن والسنة ؟ وما المعاني والأسرار البلاغية من نسبة الإنزال إلى وعلى الناس مع أن القرآن الكريم نزل على النبي ﷺ ؟ وما دلالات التعبير بالتنزل ؟ وما دلالات نسبة الإنزال إلى اللباس والأنعام والحديد والسلطان، إلى غير ذلك من المسائل المهمة، ولم

أستوعب الآيات التي تتحدث عن هذا الموضوع؛ لكثرتها، وضيق المقام هنا عن استيعابها.

كما يجيب البحث عن أهم منطلقات الفكر الحداثي في التعامل مع القرآن الكريم، والفرق بين التنزيل والإنزال، و الفرق إنزال وتنزيل القرآن الكريم، و معنى تنزيل أم الكتاب عند الدكتور محمد شحرور.

حدود البحث:

يتعرض البحث لدراسة الآيات التي تتحدث عن نزول القرآن الكريم دراسة موضوعية في بعض النقاط المهمة، كما يتعرض لنقد بحث أحد دعاة الحداثة فيما يتعلق ببحث النزول ودلالاته.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أسلك فيه عدة مناهج:

الأول: المنهج الاستقرائي الناقص:

بتتبع آيات القرآن الكريم التي تتحدث عن نزول القرآن الكريم، وتنسب النزول على غير الأنبياء من الناس وغيرهم.

الثاني: المنهج التحليلي:

قمت بتحليل الآيات القرآنية واستخرجت الأسرار البلاغية منها .

الثالث: المنهج النقدي:

ناقشت دعاوى الدكتور/ محمد شحرور فيما يتعلق ببحث نزول القرآن الكريم مناقشة علمية.

خطة البحث:

واقتضى هذا البحث أن أقسمه إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

أما المقدمة ففيها أهمية الموضوع، وإشكالية البحث، وحدوده، وخطة البحث، وفي التمهيد تعرضت لبعض القضايا الممهدة للبحث:

أولا: في تعريف النزول لغة، وتحرير معانيه الحقيقية والمجازية.

ثانيا: استعمال مادة" نزل" في الأجسام وغيرها.

ثالثا: معنى نزول القرآن الكريم.

رابعا: تعدي الفعل "نزل" بعلى وإلى، والفرق بينهما.

خامسا: الإسناد الحقيقي والمجازي.

والمبحث الأول: دلالات النزول والإنزال في القرآن الكريم، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: في تنزلات القرآن، المطلب الثاني: في دلالات الفعل "أنزل، ونزّل" ومعنى نسبتهما إلى القرآن الكريم، المطلب الثالث: في الفرق بين إنزال القرآن ونزوله، المطلب الرابع: في شمول الإنزال للقرآن والسنة، المطلب الخامس: معنى نسبة الإنزال والتنزيل إلى وعلى الناس، المطلب السادس: دلالات التعبير بالتنزل، المطلب السابع: نسبة الإنزال إلى اللباس والأنعام والحديد والسلطان.

المبحث الثاني: التنزيل والإنزال عند الحداثيين، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الفرق بين التنزيل والإنزال، المطلب الثاني: الفرق بين إنزال وتنزيل الملائكة، المطلب الثالث: إنزال وتنزيل المن والسلوى، المطلب الرابع: معنى إنزال وتنزيل القرآن الكريم، المطلب الخامس: معنى تنزيل أم الكتاب.

ثم الخاتمة، وثبت بأهم المراجع والمصادر.

تمهيد

أولا: معنى النزول في اللغة:

قال ابن سِيده: (النُّزُول: الحُلولُ، وقد نَزَلَهم، وعَلَيهم)[١]، وقال في المصباح المنير: (نَزَلَ مِنْ عُلوٍ إِلَى سُفْلٍ يَنْزِلُ نُزُولًا، وَيَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ، وَالْهَمْزَةِ، وَالتَّضْعِيفِ)[٢]، وقال البيضاوي: (والإنزال نقل الشيء من الأعلى إلى الأسفل)[٣].

والسؤال: هل النزول حقيقة في الهبوط من علو إلى سفل أو في الحلول ؟ قال العلامة الشهاب تعليقا على نقل الشيخ البيضاوي: (قوله: (والإنزال... الخ) كون هذا حقيقة النزول وأصل معناه مما لا شبهة فيه، وليس هو في الإقامة أصلاً أيضاً – كما توهم –، إلا أنه شاع فيه حتى صار حقيقة فيه في عرف اللغة[٤]) [٥].

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: لابن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) مادة (نزل) (١٠٦٢/١)، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

(٢) المصباح المنير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت نحو ٧٧٠هـ) مادة (نزل) (ص ٦٠٠)، ط: دار المعارف.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١٩/١)، ط: دار البيان العربي.

(٤) تنقسم الحقيقة إلى لغوية، وهي ما وضعها أهل اللغة باصطلاح، أو توقيف كالأسد للحيوان المفترس (وعرفية) بأن وضعها أهل العرف العام (وهو ما لا يتعين ناقله.) كالدابة لذوات الأربع كالحمار، وهي لغة لكل ما يدب على الأرض، أو الخاص (وهو ما تعين ناقله) كالفاعل للاسم المعروف عند النحاة (وشرعية) بأن وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة. اهـ.
انظر: المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار(٣٩٥/١)، ط: دار البصائر، وحاشية المخلوف على الرسالة البيانية للصبان (ص١٩)، ط: المطبعة الوهبية.

(٥) انظر: حَاشِيةُ الشِّهَابِ (ت ١٠٦٩هـ) عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، (٢٣٥/١)، ط: صادر.

وأقول: الذي يظهر أن معنى مادة "نزل" هو الانحدار من أعلى لأسفل، وليس الحلول؛ لما يلي:

١- القاعدة التي تقرر أن التبادر من أمارات الحقيقة[١]، والذي يتبادر من إطلاق اللفظ هنا هو الانحدار وليس الحلول، بل إن الحلول ملاحظ فيه معنى الانحدار كما توحي به عبارة العلامة الراغب الأصفهاني، حيث قال: (النُّزُولُ في الأصل هو انحِطَاطٌ من عُلْوّ، يقال: نَزَلَ عن دابَّته، ونَزَلَ في مكان كذا: حَطَّ رَحْلَهُ فيه)[٢].

٢- القاعدة الثانية: أن حمل الكلام على المجاز أولى من حمله على الاشتراك[٣]، فلو قلنا بأن معنى الحلول اشتهر حتى صار حقيقة عرفية

---

(١) قال العلامة المحلي في شرحه على جمع الجوامع: ((ويعرف) المجاز أي: المعنى المجازي للفظ (بتبادر غيره) منه إلى الفهم (لولا القرينة) اهـ، فلو صرف اللفظ إلى معنى آخر غير ما وضع مع تبادر ما وضع، ولكن منع من الحمل عليه القرينة، فدل على أن التبادر من علامات الحقيقة. اهـ
لكن التبادر علامة، والعلامة يلزم اطرادها، ولا يلزم انعكاسها، فلا يلزم من نفيه نفي الحقيقة.
انظر: حاشية العطار على المحلي (٤٢٢/١)، حواشي الجارم على شرح الدردير على تحفة الإخوان: الأستاذ/ إبراهيم الرشيدي الجارم (ص٢٦)، مخطوط، جامعة الملك سعود.

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن (ص٧٩٩)، ط: دار القلم - الدار الشامية.

(٣) قال العلامة المحلي: ((و) المجاز والنقل (أولى من الاشتراك) فإذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى أن يكون في آخر حقيقة ومجازا أو حقيقة ومنقولا فحمله على المجاز أو المنقول أولى من حمله على الحقيقة المؤدي إلى الاشتراك؛ لأن =

ذهبنا إلى الاشتراك، والمجاز أولى منه بأن يقال: توسع في معنى الحلول فصار إلى الإطلاق بعد التقييد بحيث صار النزول بالمكان يقال للحلول به مطلقا أعم من أن يكون هناك رحل أو لا[1].

٣- أنه متى تجاذب لفظا واحدا معنيان فكان أحدهما جسما (محسوسا)، والآخر عرضا، فالأولى أن نجعل الأصل للأول[2]، وهنا دار لفظ النزول بين الانحدار من علو إلى سفل والإقامة، فيجعل الأصل للمعنى الحسي.

ثانيا: استعمال النزول في الحسي والمعنوي:

قال الزمخشريّ في أساس البلاغة: (نزل بالمكان ونزل في المكان نَزْلَةً واحدةً، ونزل من علوٍ إلى سفلٍ، ونزل في البئر، ونزل عن الدابة، وهذا مَنزل القوم، واستنزلوهم من صياصيهم، وأنزل الله الغيث، وأنزل الكتاب ونزّله، وتنزّلت الملائكة "... ومن المجاز: نزل به مكروه، وأصابته نازلة من نوازل الدهر، وأنزلتُ حاجتي على كريم)[3].

فالنزول – وهو الحركة من العلو إلَى السفل – حَقيقَةٌ في الأجسام

= المجاز أغلب من المشترك بالاستقراء، والحمل على الأغلب أولى).

ومحل كون المجاز أولى من الاشتراك عند تيقن حقيقة أحد المعاني وجهل حال الآخر، لا عند تبادر الجميع.

انظر: شرح العطار على المحلي (٤٠٨/١)، حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٢٨/١).

(١) انظر: دراسات في علوم القرآن للدكتور/ إبراهيم خليفة ومجموعة من المؤلفين (ص٨٢ وما بعدها)، بدون طبعة.

(٢) انظر: رسالة الاشتقاق لأبي بكر محمد بن السري السراج (ص٢٤)، تحقيق: محمد علي الدرويش.

(٣) انظر: أساس البلاغة للزمخشري (٤٣٦/٢)، ط: دار الكتب المصرية ١٩٢٣م.

كالْمَلَائكَة، مجاز في غير الأجسام[1] وفي قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾[2]، فسر ما ينزل منها بالأجسام كالمطر وغيره كالرحمة، ففي الكلام جمع بين الحقيقة والمجاز، أو عموم المجاز[3]، وهو أولى؛ للاتفاق عليه.

ثالثا: معنى نزول القرآن الكريم:

١- **هل معنى نزول القرآن حقيقي أو مجازي؟**

قال العلامة البيضاوي: (والإنزال نقل الشيء من الأعلى إلى الأسفل، وهو إنما يلحق المعاني[4] بتوسط لحوقه الذوات الحاملة لها).

---

(١) انظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (٤٤٣/١٥)، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

(٢) سورة سبأ الآية: ٢.

(٣) الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه الخلاف في مسألة حمل المشترك على معانيه الجائز عند الشافعية خلافا للحنفية، فالمسألة فرع استعمال المشترك في معنييه كما في جمع الجوامع، وكما قال السعد التفتازاني في التلويح، والحنفية يمنعون في المسألتين.
وعموم المجاز هو استعمال اللفظ في معنى مجازي يكون اللفظ الحقيقي من أفراده، وهو متفق عليه، والفرق بينهما اعتباري، فإن لوحظ استعمال اللفظ في شخص كلٍّ من المعنيين كالأسد في الرجل الشجاع والحيوان المفترس من حيث إنه دال على كل منهما بخصوصه فهو جمع بين الحقيقة والمجاز، أو في أمر كلي يشملهما كمطلق مجترئ، فهو من عموم المجاز، وهو جائز اتفاقا.
انظر: حاشية البناني على جمع الجوامع (٤٧١/١)، ط: دار الكتب العلمية، التلويح على التوضيح مع حواشي الفناري وعبدالحكيم (٣٢٣/١)، ط: المطبعة الخيرية، الخضري على شرح الملوي على السمرقندية (ص٣٩)، ط: دار الطباعة البهية.

(٤) ينقسم الاسم إلى اسم عين وهو ما قام بنفسه كرجل، واسم معنى وهو ما لا يقوم=

قال العلامة الشهاب: (وكونه[١] صفة للذات بالذات، ولغيرها بالعرض مما لا غبار عليه أيضا، فاستعماله – فيما هنا ونحوه – مجاز حكمي[٢]؛ لجعل ما للمحل للحال، أو لغويّ على أنه استعارة، أو جعل بمعنى أوصلها وأظهرها[٣]) [٤].

فالعلامة الشهاب الخفاجي يرى أن إسناد النزول للقرآن مجاز؛ لأن القرآن كلام، وهو عرض لا يتصف بالنزول إلا تبعا لحامله، ونوقش بأن التبعية لا تقتضي المجاز، وأجيب: بأنه أراد التبعية مع العرضية[٥].

أي: ليست التبعية هي الحاملة له على القول بالمجاز، بل كون القرآن كلاما، والكلام عبارة عن أصوات، وهو عرض، وقام العلامة شمس الدين

= بنفسه كالعلم، يسمى عند النحويين باسم معنى ولا يسمى بصفة، والمعنى لفظ مشترك يطلق على ما يقابل اللفظ، وعلى ما يقوم بغيره، والثاني هو المراد.
ينظر: شرح المفصل لابن الحاجب (٦٨/١)، ط: أوقاف العراق، شرح المواقف (٢٠/١)، ط: المكتبة الأزهرية

(١) أي: النزول.

(٢) المجاز الحكمي أو العقلي هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول. وسيأتي شرحه. ينظر: شروح التلخيص (٢٣١/١ إلى ص٢٣٤)، ط: دار إحياء التراث العربي.

(٣) أي: مجاز مرسل، فالعلاقة هنا غير المشابهة بخلاف الاستعارة، فلا بد من ملاحظة المشابهة حتى تتحقق الاستعارة وإلا فهو مجاز مرسل.

(٤) حاشية الشهاب (٢٣٥/١)

(٥) ينظر: حاشية الأمير على شرح الملوي على السمرقندية (ص٩)، ط: المطبعة العامرية الأزهرية

الأنبابي[1] بتوضيح مقصد العلامة الشهاب بأنه لم يعول على التبعية رأسا، بل أراد بيان أن الأعراض لا توصف بالنزول إلا تبعا، والقرآن عرض غير قار لا يتصور نزوله ولو بتبعية المحل، فهو ينفي نزول القرآن تبعا للمحل وهو جبريل – عليه السلام – ؛ لأنه يلزم أنه كان يقرؤه حال نزوله، ولا دليل عليه، وساق كلام العلامة الشهاب: (والنزول – وإن استعمل في الأجسام والأعراض – لا توصف به إلا باعتبار محالها، والقرآن من الأعراض الغير القارّة[2]، فلا يتصوّر إنزاله ولو بتبعية المحل، فهو مجاز متعارف؛ لوقوعه على مبلغه كما يقال: " نزل حكم الأمير من القصر"، أو التنزيل مجاز عن إيحائه من الأعلى رتبة إلى عبده تدريجاً كالتجوّز في الطرف أو الإسناد)[3].

قال العلامة الأنبابي: (وقوله: (لا توصف) أي: الأعراض، وجملة قوله: (لا توصف .. الخ) خبر عن النزول، والمعنى لا توصف الأعراض به إلا تبعا، وظاهره أن وصفها به تبعا حقيقة، وهو مقتضى عدم بناء اللغة على

---

(١) الإمام الأكبر شيخ الأزهر وشيخ الشافعية شمس الدين محمد بن محمد بن حسين ابن سعد الأنبابي، ولد سنة ١٢٥٣هـ، وتتلمذ على كبار علماء الأزهر، كالبرهان الباجوري، وله، المؤلفات والتقريرات المفيدة، توفي سنة ١٣١٣هـ.
انظر: الخطط التوفيقية لعلي مبارك (٢٨٥/٨)، القول الإيجابي في ترجمة العلامة الشمس الأنبابي، ط: المطبعة الشرقية سنة ١٣١٤هـ.

(٢) معنى العرض غير القار الذات، أي: لا يجوز اجتماع أجزائه المفروضة في الوجود، والقار الذات، أي: يجوز اجتماع أجزائه المفروضة في الوجود. والقرآن كلام مركب من حروف تنتهي بمجرد النطق.
انظر: شرح المواقف (٦٣/٥).

(٣) حاشية الشهاب (٤/١).

التدقيقات الفلسفية[١]. وقوله: (والقرآن من الأعراض ... الخ) بهذا كالصريح في أنه لو تأتّى إنزاله بالتبعية لكان وصفه بذلك الإنزال حقيقيا لا مجازيا، وهو صريح في أنه لم يعول في المجازية على التبعية، وفي أنها ليست موجودة ههنا، قوله: (كالتجوّز...الخ) صوابه فالتجوز بالفاء، وهو على اللف والنشر المشوش[٢]، ويحتمل – على بُعد – أن يكون مراده بالتجوز في الطرف ما يشمل التجوز بالحذف، فيكون قوله: (فالتجوز في الطرف) على الاحتمالين، فعلى الأول يجوز بحذف المضاف، وعلى الثاني باستعمال الكلمة في غير ما وضعت له، ويكون قوله: (أو الإسنادي) أي: على خصوص الاحتمال الأول[٣].

وهذا تحقيق مهم ونفيس في المسألة، والحاصل أن الشهاب الخفاجي يرى أن إسناد النزول إلى القرآن مجازي، ويرى غيره أنه حقيقي وأن الأعراض سواء كانت قارة أو سيالة إنما توصف بتبعية محلها كالتحيز لكنها لا تقتضي التجوز مطلقا؛ إذ لا استحالة في حركة العرض بتبعية

(١) فهناك بعض المسائل يختلف فيها نظر الفلسفي واللغوي، ومنها أن أسماء الكتب من علم الشخص عند اللغوي؛ بناء على أن الألفاظ لا تتعدد بتعدد التلفظ خلافا للفلسفي، واعتبار ماسك ثوب زيد ماسك له حقيقة في قولك: (أمسكت بزيد)، وكذا ما هنا.

(٢) الغير مرتب.

(٣) انظر: مخطوط تقريرات العلامة شمس الدين الأنبابي على حاشية العلامة الأمير على شرح الملوي على السمرقندية (ص ٤٥ وما بعدها)، رقم المخطوط (٨٩١)، عدد الأوراق (٤٧)، جامعة الرياض قسم المخطوطات.

حركة محلها، لا سيما في العرف الخالص عن أوهام الفلاسفة[١]، ويرى العلامة الأمير إن الإسناد بعدُ صار حقيقة عرفية[٢].

٢- تحرير معنى نزول القرآن بإطلاقيه النفسي واللفظي:

يرى الشيخ عبدالعظيم الزرقاني أن معنى نزول القرآن هو الإعلام به، ورأى أن المعنى الحقيقي للنزول غير مراد، سواء أردنا بالقرآن الكلام اللفظي أو النفسي[٣]، قال الشيخ – ﷺ –: (جاء التعبير بمادة نزول القرآن وما تصرف منها في الكتاب والسنة..، لكن النزول في استعمال اللغة يطلق ويراد به الحلول في مكان والأوي به...، ويطلق النزول إطلاقا آخر في اللغة على انحدار الشيء من علو إلى سفل نحو: " نزل فلان من الجبل"، والمتعدي منه يكون معناه تحريك الشيء من علو إلى سفل، ومنه قوله سبحانه: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾[٤]، ولا ريب أن كلا هذين المعنيين لا يليق إرادته هنا في إنزال الله للقرآن، ولا في نزول القرآن من الله؛ لما يلزم

(١) ينظر: حاشية المنلا خسروا على البيضاوي (ص٤)، مخطوط رقم (٣٠٧) تركيا.
(٢) ينظر: حاشية الأمير على شرح الملوي على السمرقندية (ص٩).
(٣) الكلام من صفات المعاني الثابتة لله تعالى، وهو صفة أزلية قائمة بذاته – تعالى – ليس بصوت ولا حرف، منزهة عن التقدم والتأخر والإعراب والبناء ... الخ، وهو مبني على إثبات الكلام النفسي خلافا للمعتزلة ومن تبعهم، وكلام الله يطلق على الكلام القديم بمعنى أنه صفة قديمة قائمة بذاته، وعلى الكلام اللفظي الدال على القديم. انظر: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد لشيخ الإسلام إبراهيم الباجوري (ص٤٥)، ط: مصطفى الحلبي.
(٤) سورة الرعد الآية: ١٧.

هذين المعنيين من المكانية والجسمية، والقرآن ليس جسما[١] حتى يحل في مكان أو ينحدر من علو إلى سفل، سواء أردنا به الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الغيبية الأزلية أم أردنا به نفس تلك الكلمات أم أردنا به اللفظ المعجز؛ لما علمت من تنزه الصفة القديمة ومتعلقها وهو الكلمات الغيبية عن الحوادث وأعراض الحوادث، ولما تعرفه من أن الألفاظ أعراض سيالة تنقضي بمجرد النطق بها كما يقولون، إذن فنحن بحاجة إلى التجوز، والمجاز بابه واسع وميدانه فسيح، وليكن المعنى المجازي لإنزال القرآن هو الإعلام في جميع إطلاقاته)[٢].

---

(١) يختلف تركب الجسم عند الفلاسفة والمتكلمين بناء على اختلافهم في الوجود وإثبات الجوهر الفرد من عدمه، فالفلاسفة يقسمون الجوهر إلى الهيولى والصورة (المواقف ٣٣/٧)، والجسم مركب منهما، الهيولي(المادة) محل للصورة، وهي تقومه، أي: تجعل له قواما، فقالوا: الجوهر إن كان حالا فصورة أو محلا لها فهيولى، وإن كان مركبا منهما فجسم، وإن لم يكن حالا ولا محلا ولا مركبا منهما فإن كان متعلقا بالجسم تعلق التدبير والتصرف فنفس أو التأثير فعقل. (المواقف: ٢٧٥/٦) هذا خلاصة الأمر عند الفلاسفة.

والمتكلمون نظروا إلى الجسم نظرة أخرى، فهم لا يقولون بالهيولى. (المواقف: ٤٥/٧) بل يثبتون الجوهر الفرد الذي ينفيه الحكماء، فالجسم عندهم ما تركب من جوهرين، فيحصل الجسم بانضمام الجواهر وتماسكها من مجموع الجواهر الفردة.

وإثبات الجوهر الفرد يترتب عليه مسألة قدم العالم التي يقول بها الفلاسفة كما قرر العلامة السعد، أما في الاصطلاح ففيه خلاف أيضا.

ينظر: حاشيتا العطار والعدوي على شرح المقولات (ص٣٧ وما بعدها)، شرح العقائد النسفية (ص٤٣ – ٤٥ باختصار)، ط: المكتبة الأزهرية

(٢) انظر: مناهل العرفان للشيخ عبدالعظيم الزرقاني(٤١/١)، ط: عيسى البابي الحلبي.

وللقاضي زادة في هذا المقام كلام نفيس، قال: (ثم إن الكلام النفسي الذي هو صفة أزلية قائمة بذاته – تعالى – لا يتصور فيه الحركة والنزول لا بالذات – وهو ظاهر – ؛لامتناع انتقال شيء من صفات الله – تعالى – عنه، ولا بتبعية موصوفه الذي هو ذات الواجب – تعالى وتقدس –؛ لاستحالة الحركة عليه حتى تتحرك صفاته تبعاً له، وإنما المنزل هو الكلام اللفظي الحادث المركب من الألفاظ والحروف، المؤلفة من الآيات والسور، وهو القرآن المعجز المتحدى به؛ لكون كلام الله حقيقة، على أنه مخلوق لله – تعالى – ليس من تأليف المخلوقين، لا على معنى أنه صفة قائمة بذاته – تعالى –؛ لأنه حادث، ويمتنع قيام الحوادث به – تعالى – ...، ثم إن الكلام اللفظي لكونه غير متحيز بالذات، بل هو عرض قائم بالموضوع لا يكون إنزاله إلا تبعا لحامله ومبلغه، فإنه – تعالى – لما نزل جبريل – عليه السلام – وحرّكه إلى أسفل، وهو حامل للقرآن بأن أمره بالحركة إلى أسفل فتحرك هو بأمره –تعالى – فقد تحرك القرآن القائم به تبعا لحركته، فينبغي أن يكون قوله[1]: (نزل الفرقان) مجازا على طريق إطلاق اسم العرض الحال على المحل الذي هو ذلك الحامل، فإنه هو المنزل بالذات والأصالة والقرآن منزل تبعا له[2].

لكن كلامه في الكلام اللفظي فيه ما مر من أنه لا يوصف بالنزول مجازا تبعا لمحله؛ لأن التبعية لا تقتضي المجازية، بل باعتباره عرضا غير قار.

---

(١) البيضاوي.

(٢) حاشية الشيخ محيي الدين زادة على البيضاوي(٨/١ وما بعدها)، ط: دار الكتب العلمية.

رابعا: الفرق بين تعدي الفعل نزل بـ "إلى"، و"على" في إنزال القرآن:

قال في المصباح المنير: (نزل من علو إلى سفل ينزل نزولا، ويتعدى بالحرف والهمزة والتضعيف، فيقال: نزلت به وأنزلته ونزلته واستنزلته بمعنى أنزلته)[١].

ذهب الإمام الزمخشري إلى أنه لا فرق بينهما إلا بالاعتبار، يعتبر في "إلى" الانتهاء، وفي "على" النزول من علو، قال: (فإن قلت: لم عدّى أنزل في هذه الآية[٢] بحرف الاستعلاء، وفيما تقدم من مثلها بحرف الانتهاء؟ قلت: لوجود المعنيين جميعا؛ لأن الوحى ينزل من فوق وينتهى إلى الرسل، فجاء تارة بأحد المعنيين، وأخرى بالآخر، ومن قال: إنما قيل (عَلَيْنا) لقوله: (قُلْ) و(إلينا) لقوله (قولوا) تفرقة بين الرسل والمؤمنين؛ لأن الرسول يأتيه الوحى على طريق الاستعلاء، ويأتيهم على وجه الانتهاء، فقد تعسف، ألا ترى[٣] إلى قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[٤]، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[٥] وإلى قوله: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٦])[٧].

---

(١) المصباح المنير للفيومي مادة "نزل" ص٦٠٠.

(٢) آية آل عمران، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ (آل عمران: ٨٤).

(٣) دليل التعسف.

(٤) سورة البقرة الآية: ٤.

(٥) سورة المائدة الآية: ٤٨.

(٦) سورة آل عمران الآية: ٧٢.

(٧) ينظر: الكشاف للزمخشري (٣٣٦/١)، ط: مكتبة مصر.

وفرق الراغب – ﷺ – بأنّ ما كان واصلاً من الملأ الأعلى بلا واسطة كان لفظ "على" المختص بالعلو أولى به، وما لم يكن كذلك كان لفظ "إلى" المختص بالإيصال أولى به.

قال العلامة الشهاب: (وهذا كلام في الأولوية، فلا يرد عليه قول الزمخشري: "إنه تعسف" وقيل: (أنزل عليه) يحمل على ما أمر المنزل عليه أن يبلغه غيره، و(أنزل إليه) يحمل على ما خص به نفسه؛ لأنه إليه انتهى الإنزال، وعليه قوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾[1]، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[2] وفيه نظر، فالتحقيق عدم الفرق كما ذهب إليه العلامة) [3].

خامسا: الإسناد الحقيقي والمجازي:

يجدر بي قبل أن أدخل على المباحث البلاغية في دلالات النزول وما اشتق منها في إسنادها إلى القرآن أن نقف على الحقيقة والمجاز العقليين، فأقول: الإسناد الحقيقي هو إسناد الفعل أو ما في معناه[4] إلى ما هو له في

(١) سورة العنكبوت الآية: ٥١.

(٢) سورة النحل الآية: ٤٤.

(٣) حاشية الشهاب على البيضاوي (٣/٤٣).

(٤) المراد بالفعل هنا الفعل النحوي وهو ما دل على معنى في نفسه مقترنا بزمان، لا اللغوي وهو الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود، وأخرج به الاسم، وما في معناه كالمصدر واسم الفاعل .. الخ، والظرف متعلق بقوله: (له) أي: بعامل الجار والمجرور، وهو استقر كما نبه عليه الدسوقي، أي: المعتبر في حقيقة الإسناد عقيدة المتكلم، فقول المعتزلي: "أنبت الربيع البقل" حقيقة مع أنه مخالف للواقع.

الظاهر عند المتكلم، ومعنى كونه له – كما قال العلامة السعد –: (أن معناه قائم به ووصف له، وحقه أن يسند إليه، سواء كان مخلوقا لله أو لغيره، وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب، أو لا كمرض ومات)[1].

وحرر المحشون معنى القيام، هل هو القيام الحقيقي فيكون قاصرا على المعنى الموجود ولا يشمل الاعتباري؟[2]

قال العلامة البناني[3]: (قال في الأطول[4]: ومعنى كونه له أن حقّه أن يسند إليه في مقام الإسناد، سواء كانت النسبة للنفي أو للإثبات لا أن يكون

---

(١) شروح التلخيص (٢٢٧/١ وما بعدها).

(٢) قال العلماء: الأشياء أربعة أقسام:
الأول: موجودات، وهي ما تصح رؤيته.
والثاني: معدومات وهي ما لا ثبوت له أو له ثبوت لكن مفهومه عدمي.
والثالث: أحوال – عند من قال بها – وهي الواسطة بين الموجودات والمعدومات، فهو له ثبوت في نفسه أرقى من ثبوت الاعتبار إلا أنه لم ينته إلى درجة الوجود.
والرابع: أمور اعتبارية وهي ما له ثبوت لكنه لم يرتق إلى درجة الأحوال بأن كان ثبوته أقل من ثبوتها كمفهوم الإمكان، والراجح أنه لا حال، وأن الحال محال.
انظر: حاشية الشيخ إبراهيم البيجوري (ت ١١٩٨هـ) على متن السنوسية بتقريرات الأنبابي عليه (ص١٦)، ط: مصطفى الحلبي.

(٣) مصطفى بن محمد بن عبد الخالق، البناني، أديب مصري، من تلاميذ الشيخ محمد الصبان، له (التجريد على مختصر السعد على التلخيص – ط) في البلاغة. وهو حاشية جرّد أكثرها من هوامش نسخة شيخه الصبان، ولا يعرف له سنة الوفاة.
انظر: معجم، المؤلفين (٢٧٩/١٢)، الأعلام للزركلي (٢٤٢/٧).

(٤) للعلامة العصام على التلخيص.

قائما به كما في الشرح[1])[2].

وتعقبه العلامة الأنبابي بأنه لم يقتصر على كونه قائما به، بل قال: (وحقه أن يسند إليه) [3].

والحاصل أن معنى الإسناد الحقيقي، أو الحقيقة العقلية إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما هو له، أي: إلى ما قام به، أي: إلى ما اتصف به وانتسب إليه فيشمل المعنى الموجود والاعتباري، وصح حمله عليه حمل مواطأة أو اشتقاق [4].

وعليه يكون قوله: (وحقه أن يسند إليه) عطف مسبب على سبب أتى به؛ ليبين أن معنى القيام والوصف هو الانتساب سواء صح حمله عليه حمل مواطأة أم لا كما قرر العلامة الدسوقي [5].

وأما الإسناد المجازي فهو أن يسند الفعل أو ما في معناه إلى

---

(١) انظر: الأطول للعلامة العصام (٧٠/١) بدون طبعة.

(٢) انظر: حاشية البناني على التلخيص (٤٨٧/١)، ط: مطبعة السعادة.

(٣) انظر: المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

(٤) حمل المواطأة: عبارة عن أن يكون الشيء محمولًا على الموضوع بالحقيقة بلا تأويل بالمشتق، أو حذف مضاف كحمل العلم على الفقه، بخلاف حمل الاشتقاق، كحمل العلم على الشافعي.
انظر: التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) (ص٩٣)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (٥٢/١)، ط: مصطفى الحلبي، الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة (٤٨٢/٢).

(٥) انظر: شروح التلخيص (٢٢٨/١).

ملابَس[1]، – أي: إلى شيء بينه وبين الفعل ارتباط وتعلق، وليس من حقه أن يسند إليه – بتأول أي: مع قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له.

فإذا أسند الفعل إلى فاعل، وكان هذا الفاعل هو الفاعل الحقيقي، فالإسناد حقيقي، وإلا كان مجازا، وهكذا، فالإسناد الحقيقي يشمل:

١- أن يسند الفعل إلى من يقع منه الفعل حقيقة ويؤثر في وجوده، وهو الله تعالى.

٢- أن يسند الفعل إلى من يقع منه حكما، كما في قولهم: (قام زيد وعمرو).

٣- أن يسند الفعل إلى من يتصف به، مثل: (مرض زيد، وأمطرت السماء).

(١) بالفتح والكسر؛ لأن الملابسة مفاعلة من الطرفين، فكل من الفعل وما أسند إليه ملابِس، وملابَس.

المبحث الأول

دلالات النزول والإنزال في القرآن الكريم

المطلب الأول

في تنزلات القرآن

أخبر القرآن الكريم عن نزوله بأنه أنزل في شهر رمضان في قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾[1]، وظاهر هذا أنه نزل جملة في رمضان مع أن الواقع أن القرآن الكريم ما نزل دفعة، فكيف ندفع هذا الظاهر؟

أجاب العلماء بأجوبة، من أهمها جوابان:

الجواب الأول: أن للقرآن تنزلات، فنزل جملة في بيت العزة في السماء الدنيا، ثم نزل مفرقا بعد ذلك، ورجحه الإمام الرازي، قال: (السؤال الأول: أن القرآن ما نزل على محمد – عليه الصلاة والسلام – دفعة، وإنما نزل عليه في مدة ثلاث وعشرين سنة منجما مبعضا، وكما نزل بعضه في رمضان نزل بعضه في سائر الشهور، فما معنى تخصيص إنزاله برمضان؟

والجواب عنه من وجهين الأول: أن القرآن أنزل في ليلة القدر جملة إلى سماء الدنيا، ثم نزل إلى الأرض نجوما، وإنما جرت الحال على هذا الوجه؛ لما علمه – تعالى – من المصلحة على هذا الوجه، فإنه لا يبعد أن يكون للملائكة الذين هم سكان سماء الدنيا مصلحة في إنزال ذلك إليهم، أو كان في المعلوم أن في ذلك مصلحة للرسول – ﷺ – في توقع الوحي من أقرب الجهات، أو كان فيه مصلحة لجبريل – عليه السلام –؛ لأنه كان هو المأمور

---

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٥.

بإنزاله وتأديته) [١].

- وهذا القول لسيدنا عبدالله بن عباس، فعن سعيد بن جبير، عن ابن عباس – رضي الله عنهما –، قال: «فصل القرآن من الذكر، فوضع في بيت العزة في السماء الدنيا، فجعل جبريل – عليه السلام – ينزله على النبي – صلى الله عليه وسلم –، ويرتله ترتيلا» [٢].
- واشتهر هذا القول عند كثير من العلماء والمفسرين، بل ذكر الإمام القرطبي أن الإجماع قام على التنزل[٣]، وبهذا تحمل الآيات التي تفيد بظاهرها نزول القرآن جملة.

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب (٩١/٥)، ط: دار الفكر.

(٢) قال الحاكم في المستدرك: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وعلق عليه الذهبي بأنه صحيح، وقال ابن حجر في الفتح: (وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد ذلك مفرقا هو الصحيح المعتمد).
انظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢٤٢/٢)، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م، وفتح الباري شرح صحيح البخاري (٤/٩)، الناشر: دار المعرفة – بيروت ١٣٧٩هـ.

(٣) قال – رحمه الله – : ولا خلاف أن القرآن أنزل من اللوح المحفوظ ليلة القدر – على ما بيناه – جملة واحدة، فوضع في بيت العزة في سماء الدنيا... وقال مقاتل في قوله تعالى: { شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ } [البقرة: ١٨٥] قال: أنزل من اللوح المحفوظ كل عام في ليلة القدر إلى سماء الدنيا، ثم نزل إلى السفرة من اللوح المحفوظ في عشرين شهرا، ونزل به جبريل في عشرين سنة. قلت: وقول مقاتل هذا خلاف ما نقل من الإجماع "أن القرآن أنزل جملة واحدة" والله أعلم.
انظر: كتاب الجامع لأحكام القرآن (٦٧٨/١)، ط: دار الحديث ٢٠٠٧م.

إشكالات على هذا التفسير

الإشكال الأول: هل هذا الخبر له حكم المرفوع؟

ثبت عن سيدنا عبدالله بن عباس – ﷺ – القول بنزول القرآن في بيت العزة، فهل هذا القول مما لا مجال فيه للاجتهاد فيكون له حكم المرفوع؟ فمعلوم أن قول الصحابي الذي لا مدخل للاجتهاد فيه، ولم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب له حكم المرفوع، وهذا الخبر أخبر فيه عن أمر مغيب لا مدخل فيه للاجتهاد وهو تنزل القرآن الكريم إلى بيت العزة في السماء الدنيا[1] لكن بقي هل سيدنا عبدالله بن عباس لم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب فيسلم له الخبر؟

لم يسلم فضيلة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم خليفة – ﷺ – بأن سيدنا عبدالله بن عباس لم يأخذ عن أهل الكتاب[2] وذكر عدة روايات أثبت من خلالها نقل الحبر عن أهل الكتاب، وأقول في تأصيل الرد على هذا:

أولا: في حجية قول الصحابي وشرطه:

اتفق العلماء أن قول الصحابي الذي ليس من قبيل الاجتهاد والرأي له حكم المرفوع، أطلق البعض ولم يشترط عدم الأخذ عن أهل الكتاب، وقيده البعض بهذا القيد.

قال الحافظ العراقي:

---

(١) ومن العجيب أن الأستاذ الدكتور/ فضل حسن عباس يجعل هذه الرواية من قبيل الرأي لسيدنا عبدالله بن عباس، ولا يسلم أنها لا مجال فيها للرأي مع أنها أمر غيبي.
انظر: اتقان البرهان في علوم القرآن (١/١٥٠)، ط: دار الفرقان.

(٢) ينظر: كتاب دراسات في علوم القرآن لمجموعة من المؤلفين (ص١١٣) بدون طبعة.

وما أتى عن صـــاحبٍ بحيـــث لا ∴ يقال رأيا حكمه الرفع على
ما قال في المحصول نحو من أتى ∴ فالحاكم الرفع لهـــذا أثبتـــا

قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ) في فتح المغيث: ((ما أتى عن صاحب) من أصحاب رسول الله – ﷺ – موقوفا عليه، لكنه ممـــا لا مجـــال للاجتهـــاد فيه.(بحيث لا يقال رأيا) أي: من قبل الرأي (حكمه الرفع) تحســـينا للظـــن بالصحابي (على ما قال) الإمام فخر الدين الرازي في المحصول) [(١)].

وقال: (ومنه – وهو المرفوع – ما لا تعلق للسان العرب به، ولا مجال للرأي فيه، كتفسير أمر مغيب من أمر الدنيا أو الآخرة، أو الجنة أو النـــار، أو تعيين ثواب أو عقاب ..) [(٢)].

– وممن أطلق وصرح بعدم اعتبار هذا القيد شـــيخ الإســـلام زكريـــا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، قال: (مَا أَتَـــى عَنْ صَاحِبٍ) أي: صَحَابِيٍّ مَوْقُوْفاً عَلَيْهِ، (بحيثُ لا يُقال رأياً) أي: من قِبَـــلِ الرأي؛ بأنْ لا يكونَ للاجتهادِ فِيهِ مَجالٌ أي: ظاهر[(٣)]، (حُكْمُهُ: الرفْـــعُ)، وإن احْتَمَلَ أخذُ الصَّحابيِّ لَهُ عَنْ أَهْلِ الكتابِ، تَحْسيناً لِلظنِّ بِهِ (عَلَى مَـــا قَـــالَ)

(١) انظر: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي (٢٢٤/١)، ط: دار المنهاج.
(٢) المرجع السابق (٢١٦/١).
(٣) الحكم بالرفع بحسب الظاهر، وإلا فقد يمكن كون بيان الصحابي سبب النزول مبنيا على ظاهر الحال، من غير احتياج إلى أن يسمع ذلك من النبي – ﷺ –.
انظر: ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني للشيخ محمد عبدالحي اللكنوي (ص٣٣٤)، بعناية الشيخ عبدالفتاح أبو غـــدة، ط: مكتـــب المطبوعـــات الإسلامية بحلب.

الإمامُ الفَخْرُ الرَّازِيُّ (فِي الْمَحْصُوْلِ)، وغيرُهُ، كأبي عُمَرَ بنِ عَبْدِ البَرِّ، والحاكِمِ [١].

- والنووي والسيوطي في تدريب الراوي: (وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: تَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ مَرْفُوعٌ فَذَاكَ فِي تَفْسِيرٍ يَتَعَلَّقُ بِسَبَبِ نُزُولِ آيَةٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَغَيْرُهُ مَوْقُوفٌ.)

قال السيوطي: ((أَوْ نَحْوِهِ) مِمَّا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - وَلَا مَدْخَلَ لِلرَّأْيِ فِيهِ، (وَغَيْرُهُ مَوْقُوفٌ).قُلْتُ: وَكَذَا يُقَالُ فِي التَّابِعِيِّ، إِلَّا أَنَّ الْمَرْفُوع مِنْ جِهَتِهِ مُرْسَلٌ) [٢].

المقيدون من العلماء:

وقيده ابن حجر العسقلاني في نزهة النظر[٣]، فقال: (ومثالُ المرفوعِ من القولِ حُكْماً لا تَصْريحاً أَنْ يقولَ الصَّحابيُّ - الَّذي لم يأْخُذْ عَنِ الإسرائيليَّاتِ - ما لا مجالَ للاجْتِهادِ فيهِ، ولا لهُ تعلُّقٌ ببيان لغة أو شرح غريب، كالإخبار عن الأمور الماضية. [٤] وشنع ابن حزم في المُحلّى على من حكم بالرفع، ولم يقيد بهذا القيد، قال الحافظ السخاوي: (وفي ذلك نظر،

(١) انظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/١٩١)، ط: دار الكتب العلمية.

(٢) انظر: تدريب الراوي (٥/١٢٠ وما بعدها)، ط: دار المنهاج، تحقيق: الشيخ محمد عوامة.

(٣) وفي نتائج الأفكار حكم برفع الأحاديث الموقوفة بقيد كونها مما لا مجال فيها للاجتهاد.

(٤) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص١٠٣)، ط: مكتبة البشرى، بتحقيق: الأستاذ الدكتور/ نور الدين عتر.

فإنه يبعد أن الصحابي المتصفَ بالأخذ عن أهل الكتاب يسوغ حكاية شيء من الأحكام الشرعية التي لا مجال للرأي فيها ...) [1].

والعلامة السيوطي في "طلوع الثريا بإظهار ما كان مخفيا" استقصى أقوال العلماء في المسألة، وجعل قول الصحابي والتابعي الذي ليس فيه مجال للرأي له حكم المرفوع [2].

بل أقول: إن عمل المفسرين في تعاملهم مع أقوال الصحابة على عدم اعتبار هذا القيد، فجعلوا كل ما صح عنهم موقوفا مما لا مجال فيه للرأي له حكم المرفوع، وأنهم لم يعتبروا هذا القيد إلا في حدود قليلة وهي ما إذا كان الصحابي معروفا باشتغاله بكتب أهل الكتاب كعبدالله بن سلام، أما من لم يكن معروفا بأخذه من كتبهم وقال ما ليس من قبيل الرأي حكموا برفعه، بل قدموه على الاجتهاد في معرفة التفسير، وهذا ظاهر لمن طالع كتب التفسير، لا سيما تفسير العلامة الآلوسي وحاشية الشهاب الخفاجي.

ثانيا: في تصريح العلماء بأن الحبر - ﷺ - لم يأخذ عن أهل الكتاب:

قال الحافظ السخاوي بعد تشنيع ابن حزم على من حكم برفع قول الصحابي دون التقييد بكونه لم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب: (وَكَوْنُهُ فِي مَقَامِ تَبْيِينِ الشَّرِيعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ كَمَا قِيلَ بِهِ فِي " أُمِرْنَا وَنُهِينَا وَكُنَّا نَفْعَلُ " وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَحَاشَاهُمْ مِنْ ذَلِكَ، خُصُوصًا وَقَدْ مَنَعَ عُمَرُ - ﷺ - كَعْبًا مِنَ

(١) انظر: فتح المغيث (١/٢٣٠).

(٢) الكتاب ضمن الحاوي للفتاوى، وفيه ناقش قضية مثل هذه القضية، وهي قضية فتنة الموتى في قبورهم سبعة أيام الثابتة عن طاووس، وهي من الغيبيات كقضية نزول القرآن في السماء الدنيا.

الْحَدِيثِ بِذَلِكَ، قَائِلًا لَهُ: لَتَتْرُكَنَّهُ، أَوْ لَأُلْحِقَنَّكَ بِأَرْضِ الْقِرَدَةِ، وَأَصْرَحُ مِنْهُ مَنْعُ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ وَلَوْ وَافَقَ كِتَابَنَا، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى ذَلِكَ) [1].

قال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة: (هذا صريح في أن ابن عباس كان لا يأخذ عن الإسرائيليات ويزجر عنه، وبه صرح الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الأذكار[2]، وتشهد له مطالعة صحيح البخاري) [3].

فالعلامة المحقق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة يقرر نص العلماء على عدم أخذ سيدنا عبدالله بن عباس عن أهل الكتاب، يل تشديده على النقل عنهم، ولو في ما وافق الشريعة، ويؤكده مطالعة البخاري.

ثالثا: دفع بعض الروايات التي استُدلّ بها على أخذ الحبر عن أهل الكتاب:

١- منها ما رواه الإمام الطبري بسنده قال: حدثني أبو السائب السُّوائِي قال، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: كان الذي أصاب سليمان بن داود، في سبب أناس من أهل امرأة يقال لها: جرادة، وكانت من أكرم نسائه عليه، قال: فكان هوى

---

(١) فتح المغيث (٢٣١/١).

(٢) قال ابن حجر: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال: كانت تلبية موسى - عليه السلام - لبيك لبيك عبدك وابن عبديك، وكانت تلبية عيسى - عليه السلام -: لبيك لبيك عبدك وابن أمتك. هذا موقوف حسن الإسناد. أخرجه البزار في مسنده عن إسحاق ابن الفضل بن سهل، عن إسحاق بن منصور. فوقع لنا بدلاً عالياً، وكأنه عنده في حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال بالرأي، وابن عباس كان ينكر على من يأخذ من أهل الكتاب، كما أخرجه البخاري عنه.

ينظر: نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (٢٥٠/٥)، ط: دار ابن كثير.

(٣) انظر: ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني (ص٣٢٦).

سليمان أن يكون الحق لأهل الجرادة فيقضي لهم، فعوقب حين لم يكن هواه فيهم واحدا. قال: وكان سليمان بن داود إذا أراد أن يدخل الخلاء، أو يأتي شيئا من نسائه، أعطى الجرادة خاتمه. فلما أراد الله أن يبتلي سليمان بالذي ابتلاه به، أعطى الجرادة ذات يوم خاتمه، فجاء الشيطان في صورة سليمان فقال لها: هاتي خاتمي! فأخذه فلبسه، فلما لبسه دانت له الشياطين والجن والإنس، قال: فجاءها سليمان فقال: هاتي خاتمي! فقالت: كذبت، لست بسليمان، قال: فعرف سليمان أنه بلاء ابتلي به. قال: فانطلقت الشياطين فكتبت في تلك الأيام كتبا فيها سحر وكفر، ثم دفنوها تحت كرسي سليمان، ثم أخرجوها فقرأوها على الناس وقالوا: إنما كان سليمان يغلب الناس بهذه الكتب، قال: فبرئ الناس من سليمان وأكفروه، حتى بعث الله محمدا - ﷺ -، فأنزل - جل ثناؤه -: { وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ } [البقرة: ١٠٢] (١).

* علق ابن كثير على هذا الأثر فقال: (إسناده إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - قوي، ولكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس - رضي الله عنهما - إن صح عنه - من أهل الكتاب، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان - عليه الصلاة والسلام - فالظاهر أنهم يكذبون عليه، ولهذا كان في هذا السياق منكرات من أشدها ذكر النساء، فإن المشهور عن مجاهد وغير واحد من أئمة السلف أن ذلك الجني لم يسلط على نساء سليمان، بل عصمهن الله - عز وجل - منه تشريفا وتكريما لنبيه - عليه السلام -، وقد رويت هذه القصة مطولة عن جماعة من

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن (٤١٤/٢)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

السلف – ﷺ – كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وجماعة آخرين، وكلها متلقاة من قصص أهل الكتاب، والله – ﷻ – أعلم بالصواب) [١].

وقال العلامة الآلوسي: (ونسبة الخبر إلى ابن عباس – ﷺ – لا تسلم صحتها، وكذا لا تسلم دعوى قوة سنده إليه، وإن قال بها من سمعت) [٢].

ورد الإمام الرازي هذه الرواية وأبطلها من حيث المتن، فقال: (واعلم أن أهل التحقيق استبعدوا هذا الكلام من وجوه الأول: أن الشيطان لو قدر على أن يتشبه بالصورة والخلقة بالأنبياء، فحينئذ لا يبقى اعتماد على شيء من الشرائع. فلعل هؤلاء الذين رآهم الناس في صورة محمد وعيسى وموسى– عليهم السلام – ما كانوا أولئك بل كانوا شياطين تشبهوا بهم في الصورة لأجل الإغواء والإضلال، ومعلوم أن ذلك يبطل الدين بالكلية...)[٣].

ولا شك أن هذا الرواية بها ما يخل بعصمة الأنبياء وتسلط الجن عليهم، مما لا يصح أن ينسب إلى الحبر.

٢ – خبر تعدد الأوادم والأنبياء في كل أرض من الأرضين السبع: روى الحاكم في المستدرك عن ابن عباس – ﷺ – أنه قال: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[٤] قال: سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦٠/٧)، ط: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

(٢) انظر: روح المعاني (١٩٩/٢٣).

(٣) انظر: مفاتيح الغيب (٢٠٨/٢٦).

(٤) سورة الطلاق الآية: ١٢.

تعلق بهذا الحديث من أراد أن يثبت أخذ الحبر عن أهل الكتاب، وفي ثبوت هذا عن الحبر ابن عباس –ﷺ– نظر [1] قال الإمام السيوطي: (هذا الحديث رواه الحاكم في المستدرك وقال: صحيح الإسناد، ورواه البيهقي في شعب الإيمان وقال: إسناده صحيح ولكنه شاذ بمرة.

وهذا الكلام من البيهقي في غاية الحسن؛ فإنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن كما تقرر في علوم الحديث؛ لاحتمال أن يصح الإسناد ويكون في المتن شذوذ أو علة تمنع صحته، وإذا تبين ضعف الحديث أغنى ذلك عن تأويله؛ لأن مثل هذا المقام لا تقبل فيه الأحاديث الضعيفة، ويمكن أن يؤول على أن المراد بهم النذر الذين كانوا يبلغون الجن عن أنبياء البشر، ولا يبعد أن يسمى كل منهم باسم النبي الذي بلغ عنه) [2].

تبين من هذا أن ما تعلق به البعض من إثبات أخذ سيدنا عبدالله ابن عباس –ﷺ– عن أهل الكتاب قد رده محققو الأمة، وأكتفي بهذا القدر في رد هذا الإشكال، وأخلص إلى:

١– أن تنزل القرآن الكريم إلى السماء الدنيا قاله الحبر – ﷺ –، وانتشر

---

(١) هذا الحديث أخرجه الحاكم من طريقين، وقال في الطريق الأول: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الحافظ الذهبي فيه صحيح، وقال الحاكم في الطريق الثاني: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الحافظ الذهبي فيه: (خ م)، أي: على شرط البخاري ومسلم.
قال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة: في تصحيح الحاكم والذهبي لهذا الأثر نظر.
انظر: ظفر الأماني (ص ٣٣٢، وص ٥٦٩).

(٢) الحاوي للفتاوى للإمام جلال الدين السيوطي (٤٦٢/١).

ولم يخالف فيه أحد من الصحابة، وقول الصحابي الذي انتشر عنه ولم يخالف فيه حجة.

٢- أن تنزل القرآن الكريم إلى السماء الدنيا قاله الحبر، وسلمه له الصحابة فهو من قبيل الإجماع السكوتي.

٣- أن القول بإنكار نزول القرآن في بيت العزة في السماء الدنيا يحكم على جماهير الأمة بالغفلة وعدم التحقيق في مثل هذا الخبر الذي لا يسكت عن إنكاره.

٤- على قول من لم يشترط الأخذ عن أهل الكتاب في حجية قول الصحابي لا إشكال، وعلى اشتراطه فإننا لا نسلم أخذ الحبر عن أهل الكتاب، سلمنا فإنا ننزه الحبر - ﷺ - عن نقل مثل هذا عن أهل الكتاب.

الإشكال الثاني: تفرد سيدنا عبدالله بن عباس بهذا الخبر

هل يُعدّ ما تفرد به الحبر من إثبات نزول القرآن في بيت العزة شاذ ؟

نقول: لا؛ لأن الشاذ - على المعتمد - هو ما تفرد به الثقة مخالفا من هو أوثق منه، لا التفرد فقط، قال ابن حجر - ﷺ -: (الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح)[١] وعدد الحافظ السخاوي مذاهب العلماء في معنى الشاذ، ورجح أنه ما خالف فيه الثقة من هو أوثق لا تفرد الثقة [٢].

يأتي إشكال آخر، يقول: فلماذا لم ينقله غير الحبر - ﷺ - وهو خبر تتوفر الداوعي على نقله، ومثل هذا من أمارات الوضع؟

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص٦٧).

(٢) انظر: فتح المغيث بشرح ألفاظ الحديث (٥/٢ وما بعدها).

قلت: ما معنى توفر الدواعي على نقله؟

ما أفهمه أنه أمر من الأمور العقدية الأصلية أو تكليف عمت به البلوى فكثر عنه السؤال، فحينئذ يكون التفرد به وعدم تواتره من أمارة الغرائب، وما نحن فيه من نزول القرآن الكريم في بيت العزة ليس من أصول العقائد – كما سيأتي تحقيقه –، ولا من الأمور الواجبة أو مما عمت به البلوى حتى يلزم أن ينقل بالتواتر، بل لا مانع من احتمال أن يخص الحبر بهذا الخبر؛ لمكانته وقربه من النبي – ﷺ –، ولعدم تعلقه بأمر من أمور التشريع(١).

الإشكال الثالث: ثبوت هذا الخبر العقدي بخبر الواحد:

يرى الشيخ محمد عبده أن خبر نزول القرآن في بيت العزة خبر آحاد، والمطلوب في أمور العقيدة التواتر المفيد للقطع(٢)، ويرد على هذا بأن القطع مشروط في أصول العقائد لا فروعها، وهنا لا بد من تحقيق مقامين:

الأول: معنى أصول العقائد وفروعها.

---

(١) وقد يخص الرسول – ﷺ – أحدا بعلم ليس مما يرجع إلى أمور التشريع، من سر يلقيه إلى بعض أصحابه، كما أسر إلى فاطمة – رضي الله عنها – بأنه يموت يومئذ وبأنها أول أهله لحاقا به. وأسر إلى أبي بكر – رضي الله عنه – بأن الله أذن له في الهجرة. وأسر إلى حذيفة خبر فتنة الخارجين على عثمان، كما حدث حذيفة بذلك عمر ابن الخطاب. وما روي عن أبي هريرة أنه قال: حفظت من رسول الله وعائين، أما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته لقطع مني هذا البلعوم.

انظر: التحرير والتنوير، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر ابن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) (٢٦١/٦)، ط: الدار التونسية للنشر – تونس.

(٢) انظر: تفسير جزء عم (ص١٣٢)، ط: مطبعة مصر، ط: الثالثة ١٣٤١هـ.

والثاني: كفاية خبر الواحد في فروع العقيدة.

أما أولا: فالمراد بأصول العقائد أصول الإيمان، وفروعها ما ترتب عليها.

أ- قال العلامة الجلال الدواني[1] في أول شرح كتاب العقائد العضدية: (يا من وفقنا لتحقيق العقائد الإسلامية، وعصمنا عن التقليد في الأصول والفروع الكلامية).

قال الكلنبوي[2]: (يحتمل أن يكون المراد بالأصول والفروع هو المسائل التي بعضها يتوقف على البعض الآخر، كالكلام والإرسال المتوقفين على إثبات الواجب، ويحتمل أن يكون الأصول هي المسائل التي يكفر جاحدها، والفروع ما عداها مما ذكر في علم الكلام ...).

قال المحشي المرجاني: (أصول الكلام أمهات مسائله التي تفيد التصديق بوجوده - ﷻ - وسائر صفاته وأسمائه العلى على ما ورد به الكتاب والسنة في الاقتصار على ما ورد به الشرع، وملازمة حدوده في

---

(١) هو مُحَمَّد بن أسعد الملقب جلال الدِّين الدواني نِسْبَة إِلَى دوان قَرْيَة من قرى كازرون الشافعي عَالم الْعَجم بأرض فَارس وإمام المعقولات، وَله مصنفات كَثِيرَة مَقْبُولَة مِنْهَا شرح التَّجْرِيد للطوسي وَشرح التَّهْذِيب وحاشية على الْعَضُد، وَمَات سنة ٩١٨ ثَمَان عشرَة وَتِسْعمِائَة.

انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المؤلف: محمد بن علي بن محمد ابن عبدالله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) (١٢٩/٢) الناشر: دار المعرفة، بيروت.

(٢) هو إسماعيل بن مصطفى بن محمود، أبو الفتح الكلنبوي الرومي، ويعرف بشيخ زاده: قاض حنفي عثماني. اشتهر بالرياضيات والمنطق، توفي سنة ١٢٠٥هـ.

انظر: معجم المؤلفين (٢٩٦/٢)، الأعلام للزركلي (٣٢٧/١)

إثبات ما أثبته ونفي ما نفاه والسكوت عما عداه، وهذا هو الفقه الأكبر وأصول الدين، وفروعه ملحقاته التي اخترعها آراء المستأخرين، واخترعها أوهام المتكلمين من أن وجوده زائد أو عينه، وأن صفاته كيت وكيت)[١].

أرى – مما سبق – أن من العقائد ما يجب فيه العلم، أي: القطع، وهي المسائل التي ترجع إلى الذات والصفات، وما يكفي فيه الظن كفروع العقائد[٢].

ولا شك أن مسألة نزول القرآن ثبتت بالقطع، وهناك ما يتعلق بالنزول من مسائل يكتفي فيها بالظن، كنزول القرآن في بيت العزة، فهي لا ترجع إلى أصول الإيمان، وهذا الخبر له حكم المرفوع.

وأما المسألة الثانية: فأقول:

خبر الآحاد في حد ذاته لا يُقبل في إثبات العقيدة إلا إذا انضمت إليه القرائن مثل: كون الراوي صحابيا ، وتلقي الأمة له بالقبول، وكونه في الفروع التي لا يشترط فيها القطع، وقررالعلامة الغزالي في الجام العوام أن مذهب السلف قبول رواية الآحاد من العدل من الصحابة في الصفات وإلا كان اتهاما له؛ لتيقنهم فيما نقلوه[٣].

تطبيق عملي على المسألة:

يقرر الشيخ محمد عبدالحي اللكنوي أن خبر الآحاد يفيد الظن،

---

(١) انظر: شرح الكلنبوي على الجلال الدواني على العقائد العضدية مع حاشيتي المرجاني والخلخالي (٦/١)، ط: المطبعة العثمانية.

(٢) للشيخ محمد حسن السنبهلي مقدمة على العقائد النسفية استفاض في أقسام أصول العقيدة وفروعها، وهو مخطوط.

(٣) الجام العوام (ص٧٨ وما بعدها)، ط: دار المنهاج.

ويكتفى به في العقائد التي لا يجب فيها القطع، وأن خبر الآحاد لا يكفي في العقائد التي كلف الناس بالاعتقاد الجازم فيها بخلاف من توهم أنه لا عبرة بها رأسا في العقائد مطلقا، قال: (ألا ترى إلى أنه لما قال القرطبي[١] في بحث رؤية النبي – ﷺ – ربه ليلة المعراج: (ليست المسألة من العمليات فيكتفى بها بالأدلة الظنية، وإنما هي من المعتقدات فلا يكتفى فيها إلا بالدليل القطعي) رد عليه السبكي في "السيف المسلول على من سب الرسول"[٢] بأنه ليس من شرطه أن يكون قاطعا متواترا، بل متى كان حديثا صحيحا ولو ظاهرا وهو من رواية الآحاد جاز أن يعتمد عليه في ذلك؛ لأن ذلك ليس من مسائل الاعتقاد التي يشترط فيها القطع، على أنا لسنا مكلفين بذلك[٣].

وذكر العلامة محمد بن خلفة الوشتاني الأبي (ت ٨٢٧هـ) في شرح صحيح مسلم: أن العِلميات التي لا ترجع إلى الذات والصفات يكتفى فيها بخبر الواحد[٤].

فأفاد هذا جواز التمسك بالآحاد في العقائد الفرعية، وقال النووي في التعليق على هذه المسألة: (وإذا صحت الروايات عن ابن عباس في إثبات

---

(١) الذي في الكتاب هناك القاضي عياض، وقاله القرطبي في المفهم بنحو هذا (٤٠٢/١)، ط: (دار ابن كثير، دمشق – بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت)، ط: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

(٢) انظر: السيف المسلول على من سب الرسول (ص٤٩٥ وما بعدها)، ط: دار الفتح، عمان.

(٣) انظر: ظَفَرُ الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني (ص٢٠٣وما بعدها).

(٤) انظر: إكمال إكمال المعلم (١٠٣/١)، ط: دار الكتب العلمية.

الرؤية وجب المصير إلى إثباتها، فإنها ليست مما يدرك بالعقل ويؤخذ بالظن، وإنما يتلقى بالسماع، ولا يستجيز أحد أن يظن بابن عباس أنه تكلم في هذه المسألة بالظن والاجتهاد) [١].

الجواب الثاني: أن تحمل الآية الكريمة على ابتداء النزول، قاله الشعبي[٢]، ورجحه العلامة الزمخشري والبيضاوي وأبو السعود، وغيرهم.

قال في الكشاف: (ومعنى (أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) ابتدئ فيه إنزاله، وكان ذلك في ليلة القدر) [٣].

قال البيضاوي: (أي: ابتدئ فيه إنزاله، وكان ذلك ليلة القدر) [٤]، وقال العلامة أبو السعود: (ومعنى إنزالِه فيه أنه ابتدئ إنزالُه فيه، وكان ذلك ليلةَ القدرِ) [٥].

أدلة هذا الرأي:

أيد هذا الرأي بما روي عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ – ﷺ – قَالَ: " أُنْزِلَتْ صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ – عليه السلام – فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَأُنْزِلَتِ التَّوْرَاةُ لِسِتٍّ مَضَيْنَ مِنْ رَمَضَانَ، وَالْإِنْجِيلُ لِثَلَاثَ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ رَمَضَانَ،

(١) شرح النووي على مسلم (٥/٣)، ط: المطبعة المصرية.

(٢) قال الإمام الطبري: ثنا عمرو بن عاصم الكلابي، قال: ثنا المعتمر بن سليمان التيميّ، قال: ثنا عمران أبو العوّام، قال: ثنا داود بن أبي هند، عن الشعبيّ، أنه قال في قول الله: (إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) قال: نزل أول القرآن في ليلة القدر.
انظر: جامع البيان للطبري (٥٣١/٢٤).

(٣) انظر: الكشاف (٢٠٧/١).

(٤) انظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١٠٥/١).

(٥) إرشاد العقل السليم لأبي السعود (٢٠٠/١).

وَأُنْزِلَ الْفُرْقَانُ لِأَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ خَلَتْ مِنْ رَمَضَانَ " (١).

جهة الدلالة: الظَّاهر أَن الْمُرَاد بالنزول النزول عَلَى الْأَنْبِيَاء الْمَذْكُورين لا إِلَى سماء الدُّنْيَا، فيتأيد المعنى بهذا الخبر الشريف(٢).

إشكالات على هذا الجواب:

الأول: حمل النزول على الابتداء معنى مجازي، ولا يصار إليه إلا عند تعذر الحقيقة، قال الإمام الرازي: (واعلم أن الجواب الأول(٣) لا يحتاج فيه إلى تحمل شيء من المجاز، وهاهنا يحتاج فإنه لا بد على هذا الجواب من حمل القرآن على بعض أجزائه وأقسامه) (٤).

ويمكن أن يجاب: بأن الْقُرْآن يطلق على البعض كما يطلق عَلَى الكل(٥)،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم (١٦٩٨٤) (١٩١/٢٨)، وهو حديث ضعيف، تفرَّد به عمران القطان، وهو ممن لا يحتمل تفرُّدُه، وقد ضعَّفه أبو داود والنسائي والعُقيلي وابنُ معين في رواية، وقال في رواية: صالح الحديث، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث. وقال البخاري: صدوق يهم. وقال الدارقطني: كان كثير المخالفة والوهم، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه. قلنا: وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين غير شيخ أحمد أبي سعيد مولى بني هاشم – وهو عبد الرحمن بن عبد الله – فقد أخرج له البخاري متابعة، وهو ثقة. أبو المليح: هو الهُذَلي.

(٢) حاشية القونوي (٢٣/٥).

(٣) القول بتنزل القرآن في بيت العزة.

(٤) انظر: مفاتيح الغيب (٩٢/٥).

(٥) القرآن يطلق على المجموع، وعلى القدر الشائع بين الكل والجزء، وهو حقيقي لغوي؛ إذ القرآن مصدر بمعنى المقروء، فيصح إطلاقه على البعض بلا تكلف. يراجع: الشهاب على البيضاوي (١٨٣/١).

فلو أريد بالْقُرْآن هنا بعضه لا يحتاج إلَى التمحل الْمَذْكُور[١].

الثاني: من قال بحمل النزول على الابتداء، قال بنزوله في ليلة القدر، والمشهور أن ابتداء نزوله بالنهار لا بالليل.

قال العلامة الآلوسي: (وقال الشعبي: المراد ابتدأنا بإنزاله فيها، والمشهور أن أول ما نزل من الآيات اقْرَأْ، وأنه كان نزولها بحراء نهارا، نعم في البحر[٢]: "روى أن نزول الملك في حراء كان في العشر الأواخر من رمضان"، فإن صح وكان المراد كان ليلا فذاك، وإلّا فظاهر كلام الشعبي غير مستقيم، اللهم إلّا أن يقال إنه أراد ابتداء إنزاله إلى السماء الدنيا فيها، ولا يلزم أن يتحد ذلك) [٣].

فذلكة المطلب:

بعد هذه المدارسة لهذين القولين تبين أن القول الأول اشتهر بين المفسرين، ولم يكن مشكلا، بل إنه كان بابا من الأبواب التي فُك به التعارض بين النصوص، وأورد عليه البعض إشكالات أجبت عليها، والذي يطمئن إليه القلب صحة الرأي الأول، والله أعلم.

(١) انظر: حاشية القونوي (٢٢/٥).
(٢) انظر: روح المعاني (١٨٩/٣٠).
(٣) البحر المحيط لأبي حيان.

المطلب الثاني

في دلالات الفعل "أنزل، ونزّل" ومعنى نسبتهما إلى القرآن الكريم

اختلف العلماء في تعبير القرآن عن نزوله مرة بصيغة الفعل المتعدي بالهمزة، وأخرى بالتضعيف(١)، على أقوال:

الأول: أن صيغة التضعيف تدل على نزوله منجما، وصيغة التعدية بالهمزة تدل على نزوله جملة، وأشار إلى هذا الزمخشري في الكشاف: (الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفاً منظما، ونزّله بحسب المصالح منجما(٢))(٣).

---

(١) ينقسم الفعل إلى متعدٍ، ويسمَّى مُجاوزًا، ولازم ويسمى قاصِرًا. فالمتعدي عند الإطلاق: ما يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو حفظ محمد الدرس، واللازم: مالم يجاوز الفاعل إلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج على، وأسباب تعدى الفعل اللازم أصالةً ثمانيةٌ: الأول: الهمزة، كأكرم زيدٌ عَمرًا، الثاني: التضعيف، كفرَّحت زيدا ... اهـ.
انظر: شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي (ص٥٤ وما بعدها)، ط: قطاع المعاهد.

(٢) قال ابن خلِّكان (ت ٦٨١هـ): (وأول ما صنف كتاب " الكشاف " كتب استفتاح الخطبة: " الحمد لله الذي خلق القرآن " فيقال إنه قيل له: متى تركته على هذه الهيئة هجره الناس ولا يرغب أحد فيه، فغيره بقوله: " الحمد لله الذي جعل القرآن " وجعل عندهم بمعنى خلق، والبحث في ذلك يطول، ورأيت في كثير من النسخ: " الحمد لله الذي أنزل القرآن " وهذا إصلاح الناس لا إصلاح المصنف).
فإن صحت هذه الحكاية فهي لا تنفي ما ذهب إليه من الفرق بين التنزيل والإنزال؛ لأنه نص عليه غير مرة، والله أعلم.
انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١٧٠/٥)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

(٣) الكشاف (٧/١).

قال العلامة الطيبي: (واعلم أنه قال أولاً: "أنزل" ثم "نزل" ثم "جعله" إلى قوله: "مختتماً" لبيان ترتيب النزول، فإنه تعالى أولاً أنزله جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم نزله منه متفرقاً على حسب المصالح وكفاء الحوادث) [1].

ونص عليه في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[2] قال: (فإن قلت: لم قيل: (مِمَّا نَزَّلْنا) على لفظ التنزيل دون الإنزال؟ قلت: لأن المراد النزول على سبيل التدريج والتنجيم) [3].

دليل هذا الرأي:

أن " فعّل" تدل على التكثير، وهو يفيد نزول القرآن تدريجيا.

قالوا: إن "فعّل" للتكثير، والكثرة هنا في الْفعْل، وذلك لا يكون إلا بالتدريج، والتدريج يشعر بإنزاله نجوما، قال ابن الحاجب: ("وَفَعَّلَ" لِلتَّكْثِيرِ غَالِباً، نحو: غَلَّقْتُ وَقَطَّعْتُ وَجَوَّلْتُ وَطَوَّفْتُ وَمَوَّتَ الْمَالُ).

التكثير قد يكون في المفعول نحو: "غلّقت الأبواب" أي: هناك أبواب كثيرة غُلقت، وقد يكون في الفاعل نحو: " موّت الآبال"، وقد يكون في الفعل نحو: " جوّلتُ وطوّفتُ"، أي: أكثرتُ الجولان والطواف).

قال العلامة الرضي: (قيل: ولذلك سمي الكتاب العزيز تَنْزِيلاً؛ لأنه لم

---

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) ٦١٦/١، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٣.

(٣) انظر: الكشاف (٩١/١).

يُنَزَّل جملةً واحدة، بل سورةً سورة، وآيةً آية، وليس نصا فيه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[1]، وقوله: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾[2])[3].

قوله: (وليس نصا فيه) أي: ليس مطردا وقطعيا، بل معترض، وسيأتي بيانه.

الرأي الثاني: أن صيغة التنزيل تدل على التنجيم، أما الإنزال أعم من التدريج وغيره، ذهب إلى هذا العلامة أبو السعود، والقونوي، والشهاب الخفاجي، وغيرهم، على تفصيل فيه:

١- كلام العلامة القونوي:

قال القونوي: (الفرق بين التنزيل والْإِنْزَال أن الأول (تحريك الشيء من علو إِلَى سفل) عَلَى سبيل التدريج؛ إذ صيغة التفعيل تدل عَلَى الكثرة، والكثرة هنا في الْفِعْل، وذلك لا يكون إلا بالتدريج، بخلاف الْإِنْزَال فإنه أعم من أن يكون تدريجًا كقَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾[4] الآية، أو دفعة كقَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ﴾[5])[6].

وذهب إلى هذا الراغب الأصفهاني: (والفرق بين الإنزال والتنزيل في

(١) سورة الفرقان الآية: ٣٢.
(٢) سورة الشعراء الآية: ٤.
(٣) انظر: شرح شافية ابن الحاجب (٦٧/١ وما بعدها)، ط: دار إحياء التراث العربي.
(٤) سورة النساء الآية: ١٠٥.
(٥) سورة المائدة الآية: ٤٤.
(٦) حاشية القونوي (٤٦٩/١).

وصف القرآن والملائكة أن التنزيل يختص بالموضع الذي يشير إليه إنزاله مفرقا، ومرة بعد أخرى، والإنزال عام)[١]، وتبعه الفيروز آبادي في البصائر[٢].

٢- كلام العلامة الشهاب الخفاجي:

يرى العلامة الشهاب أن صيغة التفعيل تدل على التكثير في الفعل المتعدي لا اللازم، فإذا ضعف الفعل المتعدي كان التضعيف لإفادة التكثير، أما إذا ضعف اللازم فإن التضعيف يفيد التعدية فقط، وأما" أنزل" فهو بحسب القرائن فقد يدل على النزول الدفعي وقد يدل على التنجيم، وفي حالة الإطلاق بحسب المقام، قال: (التدريج ليس هو التكثير بل الفعل شيئا فشيئا، كما في تسلل، والألفاظ لا بدّ فيها من ذلك، فصيغة "نزّل" تدل عليه، والإنزال مطلق، لكنه إذا قامت القرينة يراد بالتدريج التنجيم، وبالإنزال الذي قد قوبل به خلافه، أو المطلق بحسب ما يقتضيه المقام) [٣].

ثم قرر في دفع الرأي الأول عدة أمور:

أولا: أن التضعيف يفيد التكثير إذا دخل على فعل متعد، أما إذا كان لازما فإن التضعيف لا يفيده التكثير، بل التعدية[٤].

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن (ص٧٩٩).

(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ) (٤٩/٢)، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

(٣) انظر: حاشية الشهاب (٣/٢).

(٤) انظر: المرجع السابق (٣١/٢).

ثانيا: أن التدريج غير التكثير.

من ذهب إلى أن التضعيف يفيد التدريج في النزول أخذا من دلالة (فعّل) التي تدل على التكثير، اعترض العلامة الشهاب بأن التدريج غير التكثير، فالتدريج هو الإتيان بالشيء قليلا قليلا كما في تسلل وتدرج، وهو غير التكثير، ولو سلم فهذا مقيد إذا كان الفعل المضعف متعديا قبل التضعيف فلا يلزم اطراده، قال: (وما ذكره من أن فعل بالتضعيف يدلّ على التنجيم المعبر عنه بالتكثير كما ذكره الزمخشريّ وغيره مشهور، وقد اعترض عليه بأنّ التضعيف الدال على ذلك شرطه أن يكون في الأفعال المتعدية قبل التضعيف غالباً نحو: "فتحت الباب" وقد يأتي في اللازم نحو: "موّتت الإبل"، والتضعيف الدال على الكثرة لا يجعل اللازم متعدّياً وما يفيده للنقل لا للتكثير، وقد جعلهما[1] النحاة كما في المفصل وغيره معنيين متقابلين والاستعمال على خلافه... وعندي أن هذا المعنى غير التكثير المذكور في النحو، وهو التدريج بمعنى الإتيان بالشيء قليلاً قليلا كما ذكروه في تسلل حيث فسروه بأنهم يتسللون قليلاً قليلاً من الجماعة قالوا ونظيره تدرّج وتدخل ونحوه رتبه أي: أتى به رتبة رتبة وهو غير التكثير لإشعاره بخلافه[2].

وضعف العلامة الآلوسي الدعوى الثانية وسلم بالأولى، فقال: (والتضعيف في" نَزَّلْنا"[3] للنقل وهو المرادف للهمزة، ويؤيد ذلك قراءة زيد

---

(١) التعدية والتكثير.

(٢) انظر: حاشية الشهاب (٣١/٢).

(٣) في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة: ٢٣].

ابن قطيب[1] – أنزلنا – وليس التضعيف هنا دالا على نزوله منجما؛ ليكون إيثاره على الإنزال لتذكير منشأ ارتيابهم فقد قالوا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[2] وبناء التحدي عليه إرخاء للعنان كما ذهب إليه الكثير ممن يعقد عند ذكرهم الخناصر[3]؛ لأن ذلك قول بدلالة التضعيف على التكثير، وهو إنما يكون غالبا في الأفعال التي تكون قبل التضعيف متعدية نحو: "فتحت وقطعت"، و"نزلنا" لم يكن معتديا قبل، وأيضا التضعيف الذي يراد به التكثير إنما يدل على كثرة وقوع الفعل وأما على أنه يجعل اللازم متعديا فلا، والفعل هنا كان لازما فكون التعدي مستفادا من التضعيف دليل على أنه للنقل لا للتكثير ....، وجعل هذا[4] غير التكثير المذكور في النحو – وهو التدريج بمعنى الإتيان بالشيء قليلا قليلا كما ذكروه في تسللوا حيث فسروه بأنهم يتسللون قليلا قليلا قالوا: ونظيره تدرج وتدخل ونحوه – رتبه – أي:

---

(١) قراءة شاذة، وفي البحر المحيط هو يزيد لا زيد، يزيد بن قطيب السكوني الشامي، ثقة، له اختيار في القراءة ينسب إليه، روى القراءة عن "ك" أبي بحرية عبدالله ابن قيس صاحب معاذ بن جبل، روى القراءة عنه "ك" أبو البرهسم عمران ابن عثمان الحمصي، وحدّث عنه صفوان بن عمرو ويحيى بن عبيد والوليد بن سفيان الكسائي.
انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ) (٣٨٢/٢) الناشر: مكتبة ابن تيمية، البحر المحيط لأبي حيان (١٦٧/١).

(٢) سورة الفرقان الآية: ٣٢.

(٣) يقصد العلامة الزمخشري والبيضاوي ومن تبعهما.

(٤) أي: التكثير في الآية، ومن هنا بدأ يرد الدعوى الثانية للعلامة الشهاب الخفاجي.

أتى به رتبة رتبة ولم يوجد غير ذلك، فحينئذ تكون صيغة "فعّل" بعد كونها للنقل دالة على هذا المعنى إما مجازا أو اشتراكا فلا يلزم اطراده – بعيد لا سيما مع خفاء القرينة) (١).

ويجاب عن الدعوى الأولى: بأن العلامة الرضي ذكر أن التكثير يكون في المتعدي، وقد يكون في اللازم فلا إشكال، قال: (ثم إن التكثير يكون في المتعدي كما في "غَلَّق وقَطَّع"، وقد يكون في اللازم كما في "جَوَّل وَطَوَّفَ ومَوَّت") (٢).

٣- رأي العلامة أبي السعود:

يرى العلامة أبو السعود أن مادة التنزيل والإنزال لا يدلان على النزول التدريجي والدفعي بذاتهما لا في حالة الاجتماع ولا في حالة الانفراد، بل بحسب القرينة، فقد تأتي "نزّل" للدلالة على التدريج، وقد تدل القرينة على أنها ليست للتدريج، وأما "أنزل" فقد تأتي للنزول الدفعي، أو للقدر المشترك (المشترك المعنوي) وهو الدلالة على مطلق الإنزال:

أ- ففي التعبير بالإنزال فقط في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ ﴾(٣)، قال: (والمرادُ بالإنزال القدرُ المشتركُ المجرَّدُ عن الدِلالة على قيد التدريج وعدمِه) (٤).

---

(١) روح المعاني (١٩٢/١ وما بعدها).
(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للعلامة رضي الدين الاستراباذي (٦٨/١).
(٣) سورة آل عمران الآية: ٧.
(٤) انظر: إرشاد العقل السليم (٧/٢).

ب- وفي حالة التعبير بالتنزيل فقط في قوله تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾[1].

قال: (وفي صيغة التفعيلِ في الموضعين[2] إشعارٌ بأن التدريجَ في الإنزال مما تقتضيه الحِكَمُ البالغة) [3]

وفي سورة الفرقان الآية التي أُوردت على الزمخشري، قال: ({ لولا نزل عليه القرآن } التَّنزيلُ هَهُنا مجرَّدٌ عن مَعْنى التَّدريجِ كما في قوله تعالى: ﴿ يَسْئَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ ﴾[4]، ويجوزُ أن يرادَ بهِ الدِّلالةُ على كثرةِ المُنزَّلِ في نفسِه، أي: هلاَّ أُنزل كلُّه) [5]

ج- وفي حالة الاجتماع في سورة ال عمران في قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ ﴾[6] على الاحتمال بأن المراد بالفرقان القرآن، قال: (وصيغة التفعيلِ للدلالة على التنجيم...، ثم قال في قوله تعالى: (وأنزل الفرقان) (وأما القُرآنُ نفسه ذكر بنعت مادحٍ له بعد ما ذكر باسم الجنس؛ تعظيماً لشأنه، ورفعاً لمكانه، وقد بُين أولاً تنزيلُه التدريجيُّ إلى الأرض وثانياً إنزالُه الدفعيّ إلى السماء الدنيا، أو أريد بالإنزال القدْرُ المشترك العاري عن

---

(١) سورة النحل الآية: ١٠٢.
(٢) الموضع الأول قوله تعالى: { وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ }.
(٣) إرشاد العقل السليم (١٤١/٥).
(٤) سورة النساء الآية: ١٥٣.
(٥) إرشاد العقل السليم (٢١٥/٦).
(٦) سورة آل عمران الآيتان: ٣ – ٤.

قيد التدريج وعدمِه) [1]

الرأي الثالث: أنه لا فرق بين التعبير بالإنزال والتنزيل، وأنهما بمعنى، وذهب إليه ابن هشام وغيره.

وذلك لوجود آيات عبر القرآن بالتنزيل في النزول الدفعي، ومن ذلك:

١ - قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾[2] وكان الظاهر على مذهب الزمخشري أن يقول: أنزل، قال ابن هشام: (وَقد اجْتمعت التَّعْدِيَة بِالْهَمْزَةِ والتضعيف فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾[3]، وَزعم الزَّمَخْشَرِيّ أَن بَين التعديتين فرقا فَقَالَ: "لما نزل الْقُرْآن منجما والكتابان جملَة وَاحِدَة جِيءَ بنزّل فِي الأول وَأنزل فِي الثَّانِي، وَإِنَّمَا قَالَ هُوَ فِي خطْبَة الْكَشَّاف: (الْحَمد لله الَّذِي أنزل الْقُرْآن كلَاما مؤلفا منظما ونزله بحَسب الْمصَالح منجما) لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْأولِ أنزلهُ من اللَّوْح الْمَحْفُوظ إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا وَهُوَ الْإِنْزَال الْمَذْكُور فِي ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾[4] وَفِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾[5]...، وَيشكل على الزَّمَخْشَرِيّ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾[6] فقرن

(١) إرشاد العقل السليم (٥/٢).
(٢) سورة الفرقان الآية: ٣٢.
(٣) سورة آل عمران الآيتان: ٣ - ٤.
(٤) سورة القدر الآية: ١.
(٥) سورة البقرة الآية: ١٨٥.
(٦) سورة الفرقان الآية: ٣٢.

نزل بجملة وَاحِدَة، وَقَوله تَعَالَى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا ﴾[1] وَذَلِكَ إِشَارَة إِلَى قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾[2] الْآيَة وَهِي آيَة وَاحِدَة) [3].

دفع هذا الإشكال:

وأجاب الزمخشري عن الأول بأن نزل هنا بمعنى أنزل، قال: (نُزِّلَ هاهنا بمعنى أنزل لا غير، كخبر بمعنى أخبر، وإلا كان متدافعا) [4].

قوله: (وإلا كان متدافعاً)، أي: مدفوعاً بجملةٍ واحدة، يعني: أنهم اعترضوا أن القرآن لم فرق نزوله، ولم ينزل جملةً واحدةً؟ فلو ذهبت إلى قولك: هلا فرق نزلوه جملةً واحدةً؟ لوقعت في التناقض[5].

وحاصل جوابه أن محل كون (نزّل) المضعف مفيدا للتدريج ما لم تقم قرينة على خلافه كما هنا.

وأجيب عن الثاني بعدة أجوبة منها:

١- ما قاله العلامة الدسوقي بأن الحمل على التدريج إنما يرتكب عند فقد المنافي[6]، وهو موجود فيما ذكر، فيحمل "نزّل" ذو التضعيف على

---

(١) سورة النساء الآية: ١٤٠.

(٢) سورة الأنعام الآية: ٦٨.

(٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب بحاشية الدسوقي عليه (١٠٨٥/٢ وما بعدها)، ط: دار السلام.

(٤) الكشاف (٣٢٨/٣).

(٥) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي (٢٢٥/١١).

(٦) أي: ما ينافي حمل التضعيف على التكثير كعدم وجود ما يفيد التكثير كما هنا.

"أنزل" ذي الهمزة[1].

٢- قال العلامة الطاهر: (قال المفسرون: إن الذي أحيل عليه هنا هو قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ﴾[2]؛ لأن شأن الكافرين يسري إلى الذين يتخذونهم أولياء، والظاهر أن الذي أحال الله عليه هو ما تكرر في القرآن من قبل نزول هذه السورة نحو قوله في البقرة: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾[3] مما حصل من مجموعه تقرر هذا المعنى)[4].

فلم يُرجع النهي إلى آية معينة فيتأتى الإشكال، بل إلى مجموع حوداث وآيات.

موازنة

الذي يظهر لي – مما سبق – هو أن التضعيف في "نزّل" يدل على التكثير غالبا وبحسب القرينة والمقام وهو موافق لما عبر به ابن الحاجب كما مر من عبارته سابقا من أن" فعّل" للتكثير غالبا، وقد يكون هذا في الفعل المتعدي كاللازم كما قرر العلامة الرضي خلافا لما جزم به العلامة الشهاب، وبهذا فإن التضعيف في قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا

(١) الدسوقي على مغني اللبيب (١٠٨٥/٢)، ط: دار السلام.
(٢) سورة الأنعام الآية: ٦٨.
(٣) سورة البقرة الآية: ١٤.
(٤) التحرير والتنوير ٢٣٤/٥.

بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾[1] يدل على التنجيم بقرينة المقابلة بأنزل حتى لو كان لازما، وليس للتكثير في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾[2] بدلالة قوله تعالى: (جملة واحدة).

ويدل على التنجيم في قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾[3] بدلالة الفرقان، سمى الله كتابه الفرقان؛ لأنه انفصل بعض أجزائه من بعض في الإنزال وفي التنزيل[4].

وأما "أنزل" فتحتمل الدلالة على النزول الدفعي عند الإطلاق أو القدر المشترك بينهما وهو مطلق الإنزال، فتحمل الآيات المعبرة عن نزول القرآن بالإنزال على مطلق النزول فيما إذا لم تقم قرينة معينة لأحدهما، والله أعلم.

(١) سورة آل عمران الآية: ٣.
(٢) سورة الفرقان الآية: ٣٢.
(٣) سورة الفرقان الآية: ١.
(٤) انظر: حاشية العصام الإسفراييني على البيضاوي (ص ٢)، مخطوط رقم (٣٢٩) مخطوطات تركيا.

المطلب الثالث

في الفرق بين إنزال القرآن ونزوله

قال تعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾[1].

قرر العلماء في بيان الفرق بين إنزال القرآن الكريم ونزوله وجهين، تكلموا فيهما عن معنى الحق والباء، ومعنى الإنزال والنزول:

الوجه الأول: قال العلامة البيضاوي: ({ وبالحق أنزلناه وبالحق نزل } أي: وما أنزلنا القرآن إلا ملتبسا بالحق المقتضي لإنزاله، وما نزل إلا ملتبسا بالحق الذي اشتمل عليه) [2].

وفي بيان هذا أقول:

أ- غاير بين وصفي الحق إشارة إلى تغايرهما هربا من التكرار ظاهراً، وإن كفى تغاير متعلقهما وهو الإنزال والنزول، وبهذا لا يكون الثاني تأكيداً للأوّل [3].

ب- جعل معنى الباء للملابسة فيهما، والحق فيهما ضد الباطل، لكن المراد بالأول الحكمة الإلهية المقتضية لإنزاله، وفي الثاني ما اشتمل عليه من

---

(١) سورة الإسراء الآية: ١٠٥.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي (٥٨٤/١).

(٣) قلت: وهذا ضابط مهم في دفع ظاهرة التكرار عن كثير من الآيات التي توهم التكرار فيها مع اختلاف ما تعلق به كل فعل، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [هود: ٥٨]، ففي الأولى ذكر المنجى، والثاني ذكر المنجى منه.
انظر: حاشية الشهاب (٦٧/٦)

العقائد والأحكام ونحوها، فالأول لبيان علة إنزاله، والثاني بيان أن ما اشتمل عليه حق لا يقبل الزوال.

ج- بين الإنزال والنزول تلازم:

قوله: (وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) يدل على أن الإنزال غير النزول، وأشار إلى التلازم بين إنزاله من الحق – جل وعلا – المقتضي لنزوله على الرسول – ﷺ – .

ووجه الملازمة: أن الحق الأول المراد به الْحكْمَة الْإِلَهيَّة المقتضية لإنزاله وهي إصلاح الْأَرْض وإشراقها وتبيين الأحكام التي نيط بها سعادة الدارين، والْمُرَاد بالحق الثاني ما اشتمل عليه من الأحكام الاعتقادية والعملية فهو مغاير للأول؛ إذ تبيين الأحكام وإشراق الْأَرْض بها مغاير لنفس الأحكام وإن تلازما.

والسر من الجمع بينهما مع تلازمهما: كمال الاعتناء لبيان الْقُرْآن[1].

الوجه الثاني: قال صاحب الكشاف: (أو: ما أنزلناه من السماء إلا بالحق محفوظا بالرصد من الملائكة، وما نزل على الرسول إلا محفوظا بهم من تخليط الشياطين)[2].

أ- المراد بالحق هنا واحد في الموضعين وهو الأحكام، وهذه الأحكام نزلت محفوظة حال إنزالها من السماء الدنيا بالملائكة وحال نزولها على الرسول من الشياطين.

---

(١) راجع: حاشية القونوي (٦٠٧/١١).

(٢) الكشاف (٤٥/٣).

ب- عليه فإن السر من التعبير بالإنزال والنزول بيان أن الأحكام التشريعية محفوظة حال إنزالها من السماء الدنيا كما هي محفوظة حال نزولها على رسول الله - ﷺ -.

ج- هل في الكلام تكرار على هذا الوجه ؟

ذهب الإمام الطبري إلى أن الجملة الثانية توكيد للأولى، ولم يسلم بالتلازم بين الإنزال والنزول، فلا يلزم من الإنزال النزول، ومن أجل هذا جاءت الثانية رافعة لإيهام أنه لم ينزل(١).

ويجاب بما يلي:

أولا: أن التأسيس أولى من التأكيد.

هذه قاعدة يحمل عليها الكلام الدائر بين التأسيس والتأكيد، وليست مطلقة، بل مقيدة، فالتأسيس أولى إذا اشتمل على فائدة ونكتة، أما إذا خلا منها، وكان في القول بالتأكيد فائدة ليست في التأسيس، فهو أولى.

الثاني: أنه على القول الأول يظهر الارتباط بما قبله بخلاف الثاني.

الثالث: وَأَيْضًا حفظ الْقُرْآن عما ذكر بكونه معجزًا مباينًا لكلام البشر، كَمَا صَرَّحَ به في قَوْله تَعَالَى: { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } لا بحفظ الْمَلَائكَة(٢).

---

(١) روح المعاني (١٧٧/٨).

(٢) حاشية القونوي (٦٠٨/١١).

المطلب الرابع

في شمول الإنزال للقرآن والسنة

قال تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[1].

أولا: معنى نسبة الإنزال إلينا، وسر التخصيص به هنا:

لا بد من بيان معنى تصحح نسبة نزول القرآن الكريم إلى النـــاس وإلا كان مجازا[2]، وذكر المفسرون وجهين:

الأول: أن نسبة الإنزال إليهم بمعنى كونهم متعبدين به.

قال العلامة القونوي: (وجعله منزلًا إليهم؛ لتعبدهم به، واخْتيـــرَ هنـــا جعله منزلًا إليهم؛ لتقرير وجوب الاتباع، كما أن جعله منزلًـــا إلَـــى النَّبـــيّ – ﷺ – اخْتيرَ سابقًا؛ لتأكيد أمر الإنذار، والتذكير مع النهي عـــن ضـــيق

---

(١) سورة الأعراف الآية: ٣.

(٢) قال العلماء: كل تفسير لا بد له من أربعة أشياء:

١ – ٢: باعث وفائدة؛ لئلا يكون التفسير عبثا.

٣ – ومصحح ليكون المفسّر صحيحا.

٤ – ومرجح؛ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح، والمصحح إمـــا اللغـــة أو العـــرف أو الشرع، والمرجح القرينة اهـ.

ملخصا من حاشية الشيخ أحمد الفلبوي على شـــرح العصـــام علـــى الســـمرقندية (٨٠/١)، ط: المطبعة العامرة ١٢٨٢هـ.

وهنا الباعث على التفسير إشكال معنى نسبة النزول إلى الناس مع أن الواقع أنـــه نزل على رسول الله – ﷺ –، وفائدته رفع الإشكال، ومصححه أي: الـــذي صـــحح نسبة النزول إليهم بمعنى التعبد الشرع، والمرجح قرينة الأمر بالاتبـــاع، فالتعبـــد فرع الأمر.

الصدر؛ لأجل التبليغ والإنذار والتبشير[١].

أ- ذكر العلامة أنه صح إسناد النزول إليهم؛ لكونهم متعبدين به، والنسبة إليهم بهذا المعنى حقيقية لا تجوز فيها.

ب- أن السر من إسناد النزول هنا وتخصيصه به تقرير وجوب الاتباع.

الثاني: أنه صحت النسبة إليهم تبعا لنبيهم وبواسطة نزوله عليه، فلهم ما له - ﷺ -.

قال العلامة أبو السعود: (وجعلُه منزلاً إليهم - بواسطة إنزالِه إليه - عليه الصلاة والسلام - إثر ذكر ما يصححه من الإنذار والتذكير -؛ لتأكيد وجوب اتباعه) [٢].

ثانيا: هل يعم المنزل هنا الكتاب والسنة ؟

قال البيضاوي: ("اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ" يعم القرآن والسنة؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[٣]، [٤].

كيف تكون السنة منزلة، والسنة عبارة عن الأقوال والأفعال والتقريرات والصفات؟[٥]، لا شك أن الكلام فيه تجوز، واختلف العلماء في

---

(١) حاشية القونوي(٣٣١/٨)

(٢) انظر: إرشاد العقل السليم (٢١٠/٣).

(٣) سورة النجم الآيتان: ٣ - ٤.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي (٣٣١/١).

(٥) هذا عند المحدثين، وتطلق عند الفقهاء على نوع من العبادات، وعند علماء الأصول هي نوع من الأدلة تطلق على ما صدر من النبي - ﷺ - من أقوال لم يقصد بها الإعجاز وأفعال غير جبلية وتقريرات. =

بيانه، والإمام البيضاوي في سورة النجم جوز أن يكون ضمير (إن هو) للقرآن أو السنة، ولم يعمم، فأجاب العلماء بجوابين:

الأول: أن المراد مطلق الوحي الشامل للكتاب والسنة حملا للعموم على ظاهره.

قال العلامة الشهاب: (وفي جعل الوحي مطلقا منزلا من الله تجوز حينئذ، بأن يراد به مطلق الوحي كما يشير إليه ما بعده، وقوله: " وما ينطق عن الهوى" بناء على عمومه المتبادر، فلا ينافيه أنه فسره في سورة النجم بقوله: "ما يصدر نطقه بالقرآن عن الهوى "المقتضي لتخصيصه بغير السنة)[1]

الثاني: إن نسبة الإنزال إلى الكتاب بطريق المنطوق وللسنة بطريق المفهوم، فيكون اللفظ عاما لهما، لكن اختلف طريق الدلالة.

قال العلامة القونوي: (قوله: (يعم الْقُرْآن والسنة) بجميع أنواعها قولًا كانت أو فعلًا أو تقريرًا، لكن الْإِنْزَال بالنسبة إِلَى السنة يحتاج إِلَى زيادة التمحل؛ إذ إنزال الْقُرْآن بإنزال الملك الحامل له، ومجموع السنة ليس كَذَلِكَ، فالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: إن عمومه للقرآن بطَرِيق العبارة وللسنة بطَرِيق الدلالة[2]، ويمكن أن يكون هذا مراد المص (لقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ

= ينظر: دراسات في أصول الفقه للشيخ عبدالجليل القرنشاوي (ص٩)، ط: دار الاتحاد العربي للطباعة، ط: الأولى ١٩٦٧م.

(١) حاشية الشهاب (١٤٧/٤).

(٢) يقسم السادة الأحناف الدلالة إلى أقسام متعددة باعتبارات، فمن حيث وجوه الاستدلال، قسموه إلى عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، وما ثبت =

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[1] أي: عَلَى أحد الاحتمالين، وهو كون مرجع الضَّمير" ما" ينطق مع أنه رجح هناك احتمال كونه الْقُرْآن) [2].

= بالاقتضاء، وهي مرتبة هكذا من حيث القوة والضعف، وهو مفيد عند تعارض الدلالات، ويشترك الأولان في أنهما ثبتا بدلالة اللفظ، والآخران بمعنى في النص.
والشيخ حنفي المذهب جرى على اصطلاحاتهم، والذي يعنينا عبارة النص ودلالاته، فينقسم اللفظ إلى دال (بعبارة النص)، أي: اللفظ لا النص قسيم الظاهر، فالمراد بعبارة النص عينه، وما دل بعبارة النص يجب على المجتهد أن يعمل بظاهر ما سيق الكلام له، وإلى دال (بدلالة النص) أي: بمعنًى في النص لغة لا اجتهادا، وهو يساوي مفهوم الموافقة عند الشافعية وغيرهم، كالنهي عن التأفيف المفهوم منه حرمة الضرب.
انظر: حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين (ص١٤٣، وص١٤٦)، ط: مصطفى الحلبي.

(١) سورة النجم الآية: ٣ – ٤.

(٢) انظر: حاشية القونوي (٣٣٢/٨)

المطلب الخامس

معنى نسبة الإنزال والتنزيل إلى وعلى الناس

معلوم أن القرآن الكريم نزل على رسول الله – ﷺ – بمعنى الوصول، ونسبة التنزيل إليه بمعنى التبليغ حقيقية، وإذا نسبت إلى غيره فلا بد من معنى يصحح نسبة النزول إلى غيره – ﷺ –، فإذا صح اتصاف المنسوب إليه فالنسبة محمولة على الحقيقة وإلا فهي مجازية.

وفي هذا المطلب أستعرض بعض الآيات القرآنية التي نُسب فيها الإنزال إلى غير الأنبياء – عليهم السلام –، وأبين كيف وجه المفسرون هذه الآيات؟ والمعاني البلاغية المستخرجة منها.

١) قال تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ ﴾[1].

أمرنا الله – تعالى – بأن نقول آمنا بالله – تعالى – وما أنزل إلينا، وما أنزل إلينا هو القرآن الكريم، فما معنى هذه النسبة ؟ وأيضا ما أنزل إلى إبراهيم الصحف[2]، فما معنى إنزالها إلى إسماعيل وإسحاق

(١) سورة البقرة الآية: ١٣٦.

(٢) نزلت صحف شيث، وإدريس، وإبراهيم عليهم السلام، قيل: نزلت عليهم معانيها، ولم تنزل بنظم يدرس ويتلى، واستشكل القليوبي: تسمية إنزال المعنى إنزالا، قال: بأنه يبطل قولهم: الكتب المنزلة من السماء كذا، ولأنه يلزم عليه أن جميع ما يقوله النبي معدود من كتابه؛ لأنه لا ينطق إلا عن الوحي ولا قائل به، فالوجه أن يقال: إن جبريل نزل عليهم بألفاظ من عند الله، إما بالعربية، كما هو الأصح من قولين وهم يعرفونها؛ لأنها مركوزة في طباعهم، أو أن الله قد ألهمهم معانيها؛ =

ويعقوب والأسباط ؟[1]

أ- معنى نسبة الإنزال إلينا أننا متعبدون بما في القرآن من أوامر ونواهٍ، وهذه النسبة بهذا المعنى حقيقية.

قال العلامة القونوي: (ومعنى الْإِنْزَال إليهم أنهم متَعْبُدُونَ بتفاصيله، والْإِنْزَال إليهم بهذا الْمَعْنَى حَقِيقَة؛ إذ التنزيل للتبليغ مختص بالرَّسُول - ﷺ - وهذا ليس بمراد هَاهُنَا حتى يكون نسبة التنزيل إليهم مَجَازًا، ونسبته إلَى الرَّسُول - ﷺ - حَقِيقَة كما جنح إليه بعض المحشيين)[2].

ب- ونزلت الصحف على الخليل إبراهيم- ﷺ -، ومعنى نسبة الإنزال إلى إسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط أنهم لما كانوا متعبدين بتفاصيلها داخلين تحت أحكامها فهي أيضاً منزلة إليهم، كما أن القرآن منزل إلينا[3] فإن أولاد إبْرَاهيم كانوا عَلَى شريعته ولم يكن لهم شرع مجدد حتى لإسْمَاعيل - ﷺ -، وإنما قال: (بتفاصيلها)؛ لأن الإيمان بها إجمالا فرض علينا أَيْضًا، والتعبد بالإجمال لا يصحح نسبة النزول[4].

ج- وفي سورة ال عمران قال تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ

= لأنهم لا يعرفونها فعبروا عنها بألفاظ توافق قومهم، وإما بألفاظ من لغتهم لكنهم لم يؤمروا بالتقييد بها فعبروا عنها بما يوافق طباع قومهم.

انظر: حاشية الشرقاوي على التحرير (٢/٢٣٩)، ط: دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي.

(١) انظر: تفسير البيضاوي (١/٨٩).

(٢) انظر: حاشية القونوي (١/٣٠).

(٣) انظر: تفسير البيضاوي (١/٨٩).

(٤) انظر: حاشية القونوي (٤/٢٧٦).

﴿إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾[1]

أمْرٌ للرسول – ﷺ – بأن يخبر عن نفسه ومتابعيه بالإيمان، ومعنى نسبة التنزيل علينا أقوال:

الأول: تبليغه لنا، قال العلامة الآلوسي: ("وَما أُنْزِلَ عَلَيْنا" وهو القرآن المنزل عليه – ﷺ – أولا، وعليهم بواسطة تبليغه إليهم) [2]

الثاني: أو لأنهم متَعْبُدُونَ به كما قال في سورة البقرة، والصحف وإن نزلت عَلَى إبْرَاهيم لكنهم متَعْبُدُونَ بتفاصيلها كما أن الْقُرْآن منزل إلينا) [3]

الثالث: أن المراد ما أنزل على النبي – ﷺ –، وعبر بالجمع ولم يقل "عليه"؛ تعظيما وتفخيما له – ﷺ –، ورجحه العلامة العمادي، قال: (أو عن نفسه فقط، وهو الأنسبُ بما بعده، والجمعُ؛ لإظهار جلالةِ قدرِه – عليه السلام –، ورفعةِ محلِّه بأمره بأن يتكلَّم عن نفسه على دَيْدَن الملوك) [4].

وذهب إليه العلامة محمد الطاهر بن عاشور: (المخاطب بفعل" قل" هو النبي – ﷺ –، ليقول ذلك بمسمع من الناس: مسلمهم، وكافرهم، ولذلك جاء في هذه الآية قوله: (وما أنزل علينا) أي: أنزل علي لتبليغكم، فجعل إنزاله على الرسول والأمة؛ لاشتراكهم في وجوب العمل بما أنزل) [5].

وعلى هذا الوجه في الكلام استعارة تصريحية، شبه ما نزل عليه

(١) سورة آل عمران الآية: ٨٤.
(٢) انظر: روح المعاني (٣/٢١٤).
(٣) انظر: حاشية القونوي (٦/٢١٥).
(٤) انظر: تفسير أبو السعود (٢/٥٤).
(٥) انظر: التحرير والتنوير (٣/٣٠٢).

- ﷺ - بما نزل عليهم، واستعرنا ما نزل علينا لما نزل عليه.

٢) قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[١].

أ- معنى الإنزال إليه -ﷺ- هو الوحي، ومعنى الإنزال إليهم التعبد بما فيه[٢].

ب- ذكر العلامة البيضاوي قولين، حاصلهما:

الأول: أن معنى الإنزال إليهم تبليغه لهم بتوسط إنزاله إلى الرسول - ﷺ - مما أمروا به ونهوا عنه، والثاني: أنه لما تشابه عليهم بعض معانيه صح أن ينسب إليهم التنزيل. [٣]

٣) وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾[٤]

أ- المراد من النسبة التعبد به، فكما أنزل إلى الرسول للتبليغ والعمل أنزل إليهم للتعبد به، قال العلامة البيضاوي: ("لَقَدْ أَنْزَلْنا إِلَيْكُمْ" يا قريش "كِتاباً" يعني القرآن) .

قال العلامة القونوي: (قوله: (يا قريش كتابًا يعني الْقُرْآن) كتابًا الْقُرْآن كما أنزل إِلَى النَّبيّ - عليه السلام - للتبليغ والعمل به كَذَلِكَ أنزل إِلَى أمته أَيْضًا للتعبد به) [٥].

ب- أو المراد بنزوله إلينا وصوله إلينا على سبيل التعبد، ومآله إلى الأول.

قال العلامة الشهاب: (فإن قلت: هل نسبة التنزيل إليهم مجاز ونسبته

---

(١) سورة النحل الآية: ٤٤.
(٢) انظر: حاشية القونوي (٢٨٢/١١).
(٣) انظر: تفسير البيضاوي (٥٤٥/١).
(٤) سورة الأنبياء الآية: ١٠.
(٥) انظر: حاشية القونوي (٤٨٣/١٢).

إلى الرسول حقيقة؛ لأنها له أوّلاً وبالذات ولأمّته ثانياً وبالعرض، كحركة السفينة وراكبها كما في بعض الحواشي؟ قلت: لا، فإن الأصل الحقيقة، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ يتبادر منه ذلك؛ لأن المراد بإنزاله إليهم إيصاله لهم؛ ليأتمروا بأوامره، وينتهوا بنواهيه لا الوحي وخطاب جبريل – عليه الصلاة والسلام –، فإن فسر بهذا لزم اختصاص معناه الحقيقي بالرسول، ولا حاجة تدعو إليه) [1].

فالعلامة الشهاب يقرر – كما ذكرت من قبل – أن المعنى في نسبة الإنزال إلينا هو الوصول لأجل التعبد، وهو بهذا المعنى لا يختص بالرسول – ﷺ –، فلا مجاز، فإن قلنا: إن الإنزال بمعنى الوحي هو الحقيقي فقط لزم اختصاص معنى الإنزال به – ﷺ –، ولا حاجة تدعو إليه لوجود معاني أخرى مصححة لنسبة الإنزال على الأمة.

وقال العلامة الآلوسي: (والإنزال كما يضاف إلى الرسول – ﷺ – يضاف إلى أمته كما في قوله تعالى: (لَقَدْ أَنْزَلْنا إِلَيْكُمْ)؛ لأنه واصل إليهم، ونزوله لأجلهم فكأنه منزل عليهم، وإن كان إنزاله حقيقة عليه – عليه الصلاة والسلام) [2].

٤) معنى تنزل السورة على المنافقين:

قال تعالى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم﴾[3] في الآية الكريمة نسبة النزول على المنافقين، فكيف تصح هذه النسبة ؟ رجح

(١) انظر: حاشية الشهاب (٨/١).
(٢) انظر: روح المعاني (٢٣١/١٨).
(٣) سورة التوبة الآية: ٦٤.

المفسرون أن الضمير في (عليهم) للمؤمنين؛ لأن إرجاعه إلَى الْمُنَافقينَ يستلزم التَّكَلُّف في النزول عليهم، ويجوز أن يكون للمنافقين على تجوز.

وقال البيضاوي: (ويجوز أن تكون الضمائر للمنافقين، فإن النازل فيهم كالنازل عليهم من حيث إنه مقروء ومحتج به عليهم[1])[2].وفي الكلام اسْتعَارَة تمثيلية[3] شبه الهيئة المنتزعة من النازل فيهم بالهيئة المنتزعة من النازل عليهم، واستعمل اللَّفْظ الموضوع للهيئة المشبه بها في الهيئة المشبهة[4].

٥) معنى نزول جبريل – عليه السلام – بالقرآن على قلب النبي – ﷺ–:

---

(١) قوله: (من حيث إنه مقروء...الخ) هذا وجه الشبه.

(٢) أنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤١٠/١).

(٣) الاستعارة التمثيلية هي أن يشبه احدى الصورتين المنزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعي أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها، فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال على صورة المشبه بها، والصورة المنتزعة هي الهيئةُ الحاصلة من إحضار معاني أجزاء العبارة في الذهن، وملاحظةُ نسب بعضها إلى بعض بحيث تُكسى لباس الوحدة، والانتزاع من متعدد شرط في كل من المشبه والمشبه به ووجه الشبه باتفاق، وأما اللفظ المستعار فهل يشترط فيه التعدد أيضا أو لا يشترط ذلك، بل يكفي أن يعبر عن تلك الهيئة بعد انتزاعها بلفظ مفرد يدل عليها إجمالا؟ ذهب إلى الثاني العلامة السعد وفرع عليه جواز اجتماع التبعية والتمثيلية وخالفه السيد، وانتصر العلماء للعلامة السعد، وألف في هذا الشوكاني الطود المنيف في ترجيح ما قاله السعد على ما قاله الشريف من اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية في قوله تعالى: { (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ }. انظر: الرسالة البيانية (ص٢٧٥)، وحاشية الخضري على شرح الملوي (ص٨١).

(٤) انظر: حاشية القونوي (٢٧٠/٩)

قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾[1] النفس هي محل الإدراك والعقل آلة لها[2]، والقلب محل الروح، فتخصيص النزول بالقلب لا بد له من نكتة، قال العلامة البيضاوي: (والقلب إن أراد به الروح فذاك[3]، وإن أراد به العضو فتخصيصه؛ لأن المعاني الروحانية إنما تنزل أولاً على الروح ثم تنتقل منه إلى القلب لما بينهما من التعلق، ثم تتصعد منه إلى الدماغ فينتقش بها لوح المتخيلة[4])[5].

(١) سورة الشعراء الآية: ١٩٢ – ١٩٤.

(٢) قال العلامة السعد التفتازاني: ("وأما العقل" وهو قوة للنفس بها تستعد للعلوم والإدراكات). انظر: شرح العلامة السعد على العقائد النسفية (ص٣٦).

(٣) قد يطلق القلب عَلَى الروح مَجَازًا؛ لأنه محل الروح، وقوله: (فذاك) أي: فأمر واضح. ومعنى نزول جبريل على قلب النبي –عليهما السلام–: اتصاله بقوة إدراك النبي لإلقاء الوحي الإلهي في قوته المتلقية للكلام الموحى بألفاظه، ففعل (نزل) حقيقة. انظر: التحرير والتنوير (١٩/١٨٩).

(٤) المتخيلة من الحواس الباطنة التي أثبتها الفلاسفة وبعض المتكلمين كما قال العلامة الشهاب، ذلك أن الحواس الباطنة عندهم خمسة: الأول: الحس المشترك وهو قوة في مقدم البطن الأول من الدماغ تدرك صور المحسوسات بأسرها، والثانية: المصوِّرة تحلل وتركب الصور والمعاني، والثالثة: المتخيلة تحفظ صور المحسوسات، والرابعة: الوهمية تدرك المعاني الجزئية كصداقة عمرو، والخامسة: الحافظة تحفظ ما يدركه الوهم. انظر: فتح الرحمن شرح لقطة العجلان وبلة الظمآن لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص٤٣ بتصرف)، ط: دار النور، حاشية الشهاب (١/١٩٧).

(٥) انظر: تفسير البيضاوي (٢/١٦٦).

المطلب السادس
دلالات التعبير بالتنزل

معنى التنزل:

١) عند علماء اللغة:

قال الجوهري في الصحاح: (والتنَزُّلُ: النُزول في مُهلة)[١].

ويرى العلامة الراغب الأصفهاني أن التنزل والنزول بمعنى واحد، قال – ﷺ – : (وأما التنزل فهو كالنزول به) [٢].

وصيغة "التفعل" تأتي غالبا مطاوعة لفعّل، و"فعّل" تأتي لمعاني تكون غالبا للتكثير، ومعنى أن "التفعل" مطاوع فعّل أن فاعل "تفعل" يقبل الأثر الصادر من فاعل فعّل، تقول: (علمت زيدا فتعلم)، قال العلامة البيجوري: (وهي قبول الأثر الناشئ من تعلق فعل الفاعل بمفعوله، كقبول الإناء للانكسار الناشئ من تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك الإناء في قولك –مثلا –: " كسرت الإناء فانكسر") [٣].

٢) إطلاقات التنزل في القرآن الكريم:

يطلق التنزل ويراد به النزول مطلقا، ويطلق ويراد به النزول على سبيل التدرج، والتحديد بحسب القرائن.

---

(١) الصحاح للجوهري (١٨٢٩/٥)، ط: دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن (ص٨٠٠).

(٣) انظر: شرح الشافية لابن الحاجب الشيخ عبدالله بن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار (ص٢٧)، ط: دار إحياء الكتب العربية، شرح البيجوري على متن التصريف (ص١٥)، ط: مصطفى الحلبي.

قال الزمخشري: (والتنزل على معنيين: معنى النزول على مهل، ومعنى النزول على الإطلاق)[١].

وقال العلامة البيضاوي: (والتنزل النزول على مهل؛ لأنه مطاوع نزّل، وقد يطلق بمعنى النزول مطلقاً كما يطلق نزل بمعنى أنزل) [٢].

٣) دلالات التنزل في بعض الآيات القرآنية:

١- تنزل الملائكة والأمر:

أ- قال تعالى: ﴿ وَمَانَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾[٣] هذه الآية حكايةٌ لقول جبريلَ حين استبطأه رسولُ الله -ﷺ- روى البخاري بسنده عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال: قال رسول الله -ﷺ- لجبريل: «ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا»، فنزلت: {وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا}[٤].

والقرينة الحالية المفهومة من سبب النزول تدل على أن المراد بالتنزل هنا النزول وقتا بعد وقت لا مرة واحدة، ونص على هذا العلامة الزمخشري، فقال: (واللائق بهذا الموضع هو النزول على مهل، والمراد أن نزولنا في الأحايين وقتا غب وقت ليس إلا بأمر الله، وعلى ما يراه صوابا وحكمة) [٥].

---

(١) الكشاف (١١٤/٣).

(٢) أنوار التنزيل (٣٦/١).

(٣) سورة مريم الآية: ٦٤.

(٤) صحيح رواه البخاري، كتاب: التفسير، (باب: { وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا } حديث رقم (٤٧٣١)، ط: دار ابن الهيثم.

(٥) الكشاف (١١٤/٣).

ب- قال تعالى: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ ﴾[١]، في قراءة (تَنَزّل)[٢].

قال القونوي: (والتنزل النزول عَلَى مهل، وهو الْمُرَاد تنزل الْمَلَائكَة وقتًا غب وقت، وقد يطلق بمعنى النزول مُطْلَقًا كما يطلق "نزل" من التفعيل بمعنى أنزل، لكن هنا بمعنى التدريج في القراءة التي اختارها الْمُصنّف[٣])[٤].

ج- قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ ﴾[٥].

والأنسب أن يراد بالتنزل هنا التدرج؛ لأن جريان قضاء الله – تَعَالَى – بينهن وقتًا بعد وقت[٦].

د- قال تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۝٤ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[٧]

والمراد بتنزل الملائكة هنا التدرج بقرائن:

الأولى: أن نزول جميع الملائكة دفعة – كما يقتضيه الظاهر – متعذر،

---

(١) سورة النحل الآية: ٢.

(٢) " ينزل " قرأ المكي والبصري ورويس بالتخفيف، وقرأ روح بتاء مثناه مفتوحة ونون مفتوحة وزاي مفتوحة مشددة ورفع الملائكة، والباقون بالتشديد وكلهم ينصبون تاء الملائكة إلا روحا فيرفعها كما سبق.
انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة، المؤلف: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ) (ص١٧٨)، ط: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

(٣) أي: البيضاوي.

(٤) انظر: حاشية القونوي (٢١١/١١).

(٥) سورة الطلاق الآية: ١٢.

(٦) انظر: حاشية القونوي (١٤٧/١٩).

(٧) سورة القدر الآيتان: ٤ – ٥.

فحمل على النزول التدرج وقتا بعد وقت، والثانية: امتداد هذه الليلة إلى طلوع الفجر يناسب نزولهم وقت بعد وقت[١].

٢- تنزل الشياطين:

قال تعالى: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾[٣].

عبر في جانب الشياطين بالتنزل ولم يعبر بالإنزال، قال العلامة الراغب: (ولا يقال: في المفترى والكذب وما كان من الشيطان إلا التنزل)[٤].

وتبعه في هذا الفيروزآبادي في البصائر: (وقال تعالى: { تَنَزَّلُ الملائكة والروح فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم }، ولا يُقَال في المُفْتَرَى والكذب، وما كان من الشياطين إِلاَّ التَّنَزُّل) [٥].

ولا يقصد حصر التعبير بالتنزل في جانب الشيطان وإلا فقد نسب إلى الملائكة وأمره – تعالى –، وإنما إذا أراد أن ينسب إلى الشيطان لم يعبر إلا بالتنزل في جانبه، وأرى – والله اعلم – كأنه لكثرة وسوسة الشياطين وتربصها بالإنسان ومحاولة إغوائه وقتا بعد وقت عبر عنها بالتنزل، وعليه فصيغة التفعل المراد منها التدرج.

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب (٣٢/٣٢ وما بعدها).
(٢) سورة الشعراء الآية: ٢١٠.
(٣) سورة الشعراء الآيتان: ٢٢١ – ٢٢٢.
(٤) مفردات ألفاظ القرآن (ص٨٠٠).
(٥) انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب (٥٢/٢).

المطلب السابع

نسبة الإنزال إلى اللباس والأنعام والحديد والسلطان

١) **معنى إنزال اللباس:**

قال تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗا ﴾[١].

بداية المشاهد أن اللباس يحدث في الأرض ولا ينزل من السماء فليس معنى الإنزال على حقيقته، فتأول العلماء معنى الإنزال بتأويلات:

أولا: إن الإنزال بمعنى الخلق، وعلى بمعنى اللام:

قال البيضاوي: ("يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً " أي: خلقناه لكم بتدبيرات سماوية وأسباب نازلة) [٢].

قال العلامة ابن التمجيد: (قوله: أي: (خلقناه لكم بتدبيرات سماوية) لما دلت الآية عَلَى أن اللباس نزل منَ السَّمَاء، والمشاهد أنه حدث في الْأَرْض احتيج نزوله منَ السَّمَاء إلَى تأويل، وتأويله أنه إنما حصل في الْأَرْض بتدبيرات سماوية من حيث إن الأوضاع الفلكية واتصالات الكواكب وانفصالاتها عَلَى الهيئات المختلفة في البروح خواص أورثت وأدت إلَى حصوله، وفي الكَشَّاف: (جعل ما في الْأَرْض منزلًا منَ السَّمَاء؛ لأنه قضى ثمة وكتب) يعني أن كل ما يحدث في الْأَرْض فهو مطابق للقضاء الأزلي والتقدير الإلهي الواقع في السماء فكأنه نازل من السماء) [٣].

وفي كلام الكشاف إشَارَة إلَى أن في الكلام اسْتِعَارَة تبعية فإن إيجاد

---

(١) سورة الأعراف الآية: ٢٦.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي (٣٣٥/١).

(٣) انظر: حاشية ابن التمجيد (٣٦٣/٨).

القضايا وضعها في هذا العالم بعد إيجادها الْكتَابي في اللوح أشبه لإنزاله منه إليه[١]، وعليه فالتجوز في المسند.

ثانيا: أن يكون التجوز في اللباس والمراد به المطر:

فالله – تعالى – أنزل الماء، لكن اللباس من القطن، وهو لا يكون إلا بالماء، وهذا التفسير منقول عن الحسن – ﷺ –[٢].

قال الإمام الرازي: (فإن قيل: ما معنى إنزال اللباس ؟ قلنا: إنه تعالى أنزل المطر وبالمطر تتكون الأشياء التي منها يحصل اللباس فصار كأنه تعالى أنزل اللباس وتحقيق القول أن الأشياء التي تحدث في الأرض لما كانت معلقة بالأمور النازلة من السماء صار كأنه تعالى أنزلها من السماء)[٣]، وعليه فالتجوز في المسند إليه.

وفي الآية الكريمة مجاز بمراتب فإن المنزل هو الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس[٤].

ففي الكلام مجاز علاقته السببية، أطلق الماء وهو سبب في إنبات

---

(١) حاشية ابن التمجيد (٣٦٣/٨).

(٢) انظر: حاشية الشهاب (١٦٠/٤).

(٣) انظر: مفاتيح الغيب (٥٤/١٤).

(٤) المجاز بمراتب غير المجاز على المجاز، فالأول مداره على كون المعنى الأخير مرتبط بالمعنى الأول إما لكونه سببه، أو جزءا له لكن بوسائط بأن يكون سببا لسببه، أو لسبب سببه أو لجزئه الذي تركب منه مثلا، والثاني لا علاقة فيه بين المعنى الأخير والأول أصلا، بل بينه وبين ما قبله، وفي جواز الأول خلاف بخلاف الثاني. ينظر: حاشية الخضري على شرح الملوي على شرح السمرقندية (ص٣٧)، حاشية المخلوف على الرسالة البيانية (ص٢٩).

الزرع، ثم أطلق الإنبات وأراد اللباس، بعلاقة السببية.

ثالثا: أن يكون التجوز في الإسناد.

أسند الإنزال إلى اللباس، وهو لسببه وهو المطر، مجازاً عقليا[١].

٢) **إنزال الأنعام والحديد:**

قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾[٣].

الظاهر إنزال الأنعام والحديد، مع أنهما في الأرض، وقرر العلماء في بيان المعنى وجوها:

أ- أن الإنزال بمعنى القضاء:

وعليه فالتجوز في لفظ الإنزال، فإن قضاياه توصف بالنزول من السماء، على سبيل الاستعارة التبعية، شبه القضاء بالنزول في الظهور بعد الخفاء أو إيجاد القضايا في هذا العالم وصنعها فيه بعد إيجاده الْكتَابِيّ في اللوح أشبه لإنزاله منه إليه[٤].

ب- أو الإنزال بمعنى الخلق:

قال العلامة محمد الطاهر بن عاشور: (وإنزال الحديد مستعار لخلق معدنه كقوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾[٥]، أي: خلق لأجلكم، وذلك

---

(١) انظر: حاشية الشهاب (١٦٠/٤).

(٢) سورة الزمر الآية: ٦،

(٣) سورة الحديد الآية: ٢٥.

(٤) انظر: حاشية القونوي (٤٨٠/١٦).

(٥) سورة الزمر الآية: ٦.

بإلهام البشر استعماله في السلاح من سيوف ودروع) [١].

ج- أن التجوز في الإسناد:

أي: أحدث لكم بأسباب نازلة منَ السَّمَاء كأشعة الكواكب والأمطار، فأسند الإنزال إلى الأنعام المسبب عن المطر[٢].

إنزال الحديد والكشف العلمي:

وهكذا ترى أن العلماء فهموا إنزال الحديد على التجوز، وليس على حقيقته، ثم جاء من يدعون البحث العلمي ويقررون أن الإنزال على حقيقته وأن قدرا من الحديد نزل لباطن الأرض من السماء نتيجة لعوامل معينة، ولا زال الحديد ينزل من السماء في المناطق غير السكنية بكميات هائلة، وأن المفسرين غفلوا عن هذا المعنى قديما.

يقول الدكتور/ محمد سعيد رمضان البوطي -رحمه الله-: (لم أجد في علماء طبقات الأرض، ولا الخبراء بالمعادن، ولا علماء الطبيعة عموماً من قال: إن الحديد، دون غيره من المعادن المستقرة في طوايا الأرض، هابط، منفصل عن تماسكه وثقله من أجواء السماء، ثم إنه اتخذ مكانه منتشراً في أعماق الأرض، وإن إنطاقهم بما لم ينطقوا به ولا يؤمنون به، أمر غريب وعجيب!)[٣].

٣) **نسبة إنزال السلطان على الناس:**

قال تعالى: ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴾[٤].

---

(١) انظر: التحرير التنوير (٤١٨/٢٧).

(٢) انظر: حاشية القونوي (٤٨٠/١٦).

(٣) من الدروس المسموعة على موقع نسيم الشام.

(٤) سورة الروم الآية: ٣٥.

ذكر المفسرون في تفسير السلطان احتمالين، الأول: أن يكون الحجة والبرهان، الثاني: أو ملك معه برهان[١] فإن كان الأول فنسبة الإنزال إليه مجاز عن التعليم أو الإعلام[٢]وكذا نسبة الكلام، قال الزمخشري: (السلطان: الحجة، وتكلمه: مجاز[٣]، كما تقول: كتابه ناطق بكذا، وهذا مما نطق به القرآن. ومعناه الدلالة والشهادة، كأنه قال: فهو يشهد بشركهم وبصحته)[٤].

وإن كان الثاني فنسبة الإنزال إليه على الحقيقة، وكذا الكلام، قال الزمخشري: (ويحتمل أن يكون المعنى: أم أنزلنا عليهم ذا سلطان، أي: ملكًا معه برهان فذلك الملك يتكلم بالبرهان الذي بسببه يشركون)[٥].

وفي هذا القدر كفاية، وأسأل الله – تعالى – التوفيق والقبول، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر: تفسير أبي السعود (٦١/٧).

(٢) انظر: حاشية القونوى (١٤٢/١٥).

(٣) هذا المجاز إما مرسل علاقته الملزومية (وهي كون الشيء يجب عند وجوده وجود شيء آخر) أطلق التكلم على الدلالة باعتبار أنها لازمة له، ويحتمل أن فيه استعارة تصريحية أو مكنية.
انظر: الرسالة البيانية للصبان بحاشية المخلوف (ص٨٧).

(٤) انظر: الكشاف (٥١٠/٣).

(٥) السابق.

المبحث الثاني
التنزيل والإنزال عند الحداثيين

مدخل:

القرآن الكريم هو محور حضارة المسلمين، اختص بخصيصتين كتبتا له البقاء والخلود وهما التواتر والإعجاز، فلا شك في ثبوته ونقله إلينا، دون أن يزاد أو ينقص منه حرف، لا توجد إلا نسخة واحدة للقرآن اتفق الناس عليها، كما أنه أعجز العالمين عن الإتيان بمثله؛ لبلوغه منتهى الفصاحة والبلاغة، وهما سبب تعلق الناس به حفظا وتدبراً.

والقرآن الكريم هو المركز الذي نشأت حوله دوائر علومنا، واستثمره علماؤنا في استخراج دلالته ومعانيه من خلال منهج علمي رصين تسلسل إلينا كما تسلسل نقله، فقواعد فهمه وأصول استنباطه تلقتها الصحابة عن النبي – ﷺ –، ومن بعدهم التابعون إلى أن اجتمعت في أربع مدارس علمية(الأحناف – المالكية – الشافعية – الحنابلة) قُعّد فيها منهج الاستنباط ونُقّح، واعتمدته الأمة جيلا بعد جيل، ونتج عن هذا تراث علمي عظيم لم يتوفر لكتاب سماوي غير القرآن الكريم.

هو الذي أثر في الواقع وغيّره، لا تتأثر مضامينه بالواقع، معارفه ليست مستقاة من فلسفات ومعارف أخرى، ولكي يظل عطاء القرآن الكريم مستمرا يجب على العلماء أن يحصلوا العلوم اللازمة لفهم القرآن الكريم، وفهم الواقع، والربط بينهما للإجابة على أسئلة العصر بما يحافظ على ثوابت الدين ومقاصده.

وإن اختلال هذه العملية أدى بنا إلى أن تأخرنا عن سباق الحضارة

ومنظومة العلوم مما جعل الأدعياء المتطفلين على مائدة القرآن الكريم الذين لم يحصلوا من العلوم اللازمة لفهمه شيئا حرفوا دلالاته وهديه، وأثاروا الفتن والجهل بين الناس، فرأوا لكي يجيب القرآن على أسئلة العصر ويتفاعل مع الناس أنه لا بد من عدة أمور:

أولا: القول بأن القرآن نص أدبي.

فهم ينطلقون من اعتبار القرآن الكريم ظاهرة كسائر الظواهر التي ترتبط بالسياق التاريخي، والمعاني النسبية القابلة للتغيير حسب معطيات وعلوم العصر.

يقول الدكتور/ محمد أركون: (إني أقول بأن القرآن ليس إلا نصا من جملة نصوص أخرى تحتوي على نفس التعقيد والمعاني الفوارة الغزيرة...، وكل نص تأسيسي من هذه النصوص الكبرى حظي بتوسعات تاريخية معينة، وقد يحظى بتوسعات أخرى)[١].

ويقرر أيضا أنه لا يوجد مطلق في القرآن، وأن فكرة "المطلق والحق" أدت إلى الحروب وإقصاء الآخر[٢].

ولا شك أن القول بنسبية الحقائق فكر السفسطائية التي تنكر حقائق الأشياء وتزعم أنها تابعة للاعتقاد[٣] ويرفض فكرة صلاحية القرآن لكل

---

(١) انظر: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي (ص٣٦)، ط: بيروت – لبنان.

(٢) انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني: محمد أركون (ص٦)، ط: دار الطليعة – بيروت.

(٣) للتعرف على هذا المنهج المنحرف في قضية الحق التي لخص العلامة النسفي معتمد المسلمين ومشيرا إلى السفسطائية قديما وحديثا، حيث قال: (حقائق الأشياء =

زمان ومكان؛ لأنه بهذا يهدم فكرة التاريخية عندهم[١].

ثانيا: الثورة على التراث الموروث:

وجدوا أن ما خلفه علماؤنا من تراث علمي في تقعيد مناهج الفهم، وحفظ الوحي الشريف من تأويلات الجاهلين حصن منيع أمام تأويلاتهم العبثية، فقاموا برفض كل ما أنتجه علماء الأمة من علوم وفلسفات، وقاموا باختراع مناهج جديدة غير واضحة، ونابعة من فكر المستشرقين، يقول محمد أركون: (فلابد أن نعيد النظر في جميع العقائد والسنن الدينية عن طريق إعادة القراءة لما قدمه الخطاب الديني عامة والخطاب النبوي الخاص بأهل الكتاب من القصص...) [٢].

ثالثا: استخدام المناهج الغربية في فهم القرآن الكريم:

سعى دعاة الحداثة[٣] إلى إحلال المناهج الغربية محل مناهج الفهم

= ثابتة، والعلم بها متحقق خلافا للسفسطائية) وراجع شرحها للعلامة السعد.
انظر: شرح العقائد النسفية (ص١٦ - ٢٢).

(١) انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني: محمد أركون (ص٧).

(٢) القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني محمد أركون، (ص٦).

(٣) تنطلق فكرة الحداثة من الرفض للقواعد والتقاليد المتعارف عليها، وترفض النظم والثوابت حتى تظل محتفظة بقوى الدفع الحداثية الكامنة فيها، وهي ثورة متجددة وشاملة في شتى أنواع المعرفة والرؤى والاجتهادات، جاءت في أعقاب الحرب العالمية الأولى لتثور على كل مناهج التفكير، وتقوم الحداثية الأدبية على الاعتماد على المعرفة الحسية الملموسة، والمنهج العقلي، والتجربة التي تنتج المعرفة.
ينظر: موسوعة النظريات الأدبية: د/ نبيل غانم (ص٢٦٢)، ط: الشركة المصرية العالمية للنشر. =

المعتمدة لدى الأمة، وأن العلوم التي طبقها المسلمون لفهم الوحي لم تعد مناسبة لهذا العصر، وبالتالي لا بد أن نفهم الميراث في ضوء العلوم الرياضية الحديثة[١] وقاموا باختراع تأويل لا منهجية له سموه "الهرمنيوطيقا" [٢] الذي يؤول النص باستعانة القارئ بالعلوم الإنسانية وبانفتاح غير محدود.

- وتعبر كلمة ما بعد الحداثة عن مرحلة جديدة في تاريخ الحضارة الغربية تتميز بالشعور بالإحباط من الحداثة ومحاولة نقد هذه المرحلة والبحث عن خيارات جديدة وكان لهذه المرحلة أثر في العديد من المجالات، في هذه المرحلة ظهرت نظرية التفكيكية بعد رفض البنيوية فهي تقوم بتفكيك الإنسان كما أنها منهج لقراءة النصوص يستند إلى هذه الفلسفة...

ينظر: الحداثة وما بعد الحداثة، د/ عبدالوهاب المسيري (ص٨١ وما بعدها)، ط: دار الفكر

(١) انظر: نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، د/ محمد شحرور (ص١١٦)، ط: الأهالي للطباعة والنشر، الأولى.

(٢) "الهيرُمنيوطيقا" في أصوله القديمة هو علم تأويل الكتب أو النصوص المقدسة، ومع تطوره التاريخي اكتسب مرونة واتساعا حتى أصبح من أهم تيارات الفلسفة في الربع الأخير من القرن العشرين، سارت "الهيرُمنيوطيقا" في اتجاهات متعددة كلها تحاول أن تؤسس للتفاعل النفسي مع النص؛ لاستخراج معانيه باستخدام علمي النفس والاجتماع كما قرر الشيخ أمين الخولي بما سماه: "التفسير الأدبي للقرآن"، وتزيل أي حاجز بين النص والقارئ ليتسع لكل قارئ في كل زمان ومكان.

ينظر: أمين الخولي والأبعاد الفلسفية للتجديد، د/ يمنى طريف الخولي (ص٥٦ وما بعدها بتصرف)، ط: مؤسسة هنداوي.

وكان للفكر الحداثي قراءةٌ خاصة لمبحث النزول ودلالاته في القرآن الكريم، قراءة عبثية لا تنطلق من منهجية وأصول علمية نستطيع محاكمتها من خلالها، بل من اعتبارات ثورية على كل ما هو تراثي ومقدس، وفي هذا المبحث أتناول مبحث نزول القرآن الكريم عند الدكتور/ محمد شحرور[1]، في كتابه: " الكتاب والقرآن قراءة معاصرة"، الذي أهمل جانب اللغة مستعملا معها المنهج التفكيكي[2] في فهم النصوص، وضرب بتاريخ نزول النص والملابسات التي أحاطت به عرض الحائط اعتمادا على تاريخية النص، وسأقوم – بعون الله – تعالى – في هذا المبحث بعرض مقولاته حول مبحث النزول، وعرضها على المنهج العلمي المنطقي لنرى قيمة ما قرره من ادعاءات رأى أنها تحل مشكلات المجتمع، وتجدد الدين، وأسأل الله – تعالى – التوفيق والسداد.

---

(١) والدكتور/ محمد شحرور مهندس سوري الجنسية، تخصص في دراسة الهندسة بعد حصوله على دبلوم الهندسة المدنية من جامعة موسكو عام ١٩٦٤م، ثم أوفد إلى جامعة دبلن بأيرلندا عام ١٩٦٨م للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه في الهندسة المدنية اختصاص ميكانيكا التربة والأساسات.
ترجمته كاملة في الموقع الرسمي http: //shahrour.org/?page_id=2.

(٢) التفكيكية نظرية نقدية لا تعترف بمقاييس اللغة والسياق والتاريخ في فهم النص، بل هي تشكك في كل المصادر والأفكار الموروثة، فهو اتجاه متمرد على كل شيء. ينظر: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك: د/ عبدالعزيز حمودة (ص٢٩١ وما بعدها بتصرف)، ط: عالم المعرفة.

المطلب الأول

الفرق بين التنزيل والإنزال

حاصل ما قرره الدكتور/ شحرور أن القرآن الكريم قبل نزوله على الرسول – ﷺ – كان مادة غير قابلة للإدراك، ولم يكن عربيا، ولا صلة له بأسباب النزول، حوى الإجابة على كل الأسئلة، ويعبر القرآن عن هذه الحالة بالتنزيل، فالقرآن الكريم كان له وجود قبل نزوله في اللوح المحفوظ، وكان في علم الله –تعالى – الذي هو أعلى أنواع التجريد، والله مطلق، وكان مادة غير قابلة للإدراك جاء إلى الرسول عن طريق جبريل، لا علاقة له بأسباب النزول، عبر عن هذه الحالة بالتنزيل.

ثم لما حوله إلى صيغة مدركة خرج من اللوح المحفوظ إلى اللغة العربية وقبلها لم يكن باللغة العربية، فعبر عنه بالجعل والإنزال، قال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[1]

وعبر عنه بالإنزال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾[4]يقول: (الجعل هو التغيير في الصيرورة، والإنزال هو النقل من صيغة غير مدركة

---

(١) سورة الزخرف الآية: ٣.
(٢) سورة الدخان الآية: ٣.
(٣) سورة القدر الآية: ١.
(٤) سورة البقرة الآية: ١٨٥.

إلى صيغة مدركة .. ففي القرآن تلازم الجعل والإنزال، أي: جعل وأنزل عربيا، أي: أن القرآن الموجود بين أيدينا ليس عين القرآن الموجود في لوح محفوظ وإمام مبين، وليست صيغته نفس الصيغة الموجودة فيهما، وإنما هو صورة قابلة للإدراك الإنساني "الإنزال" تم التغيير في صيرورتها "الجعل" حتى أصبحت مدركة، ثم وصلت إلى النبي – ﷺ – ماديا عن طريق الوحي "التنزيل"، والنبي – ﷺ – نقلها آليا إلى الناس) [١].

أراد من خلال ما ذكره أن يقول: إن القرآن كان قبل نزوله غير قابل للإدراك حالة (ميتافيزيقية) ومن ثم فإن أسباب النزول لا علاقة لها بالقرآن؛ لأن الإجابة على الحوادث التي أجاب عنها كانت موجودة قبل نزوله[٢].

كان القرآن قبل نزوله خاليا عن اللغة العربية، فلو كان باللغة العربية ولم يوجد العرب أدى إلى بقاء اللسان العربي ماديا دون عرب، ولأصبح وجود اللسان العربي منفصلا عن الإنسان، ولأصبح جبريل عربيا... [٣].

التعبير بالإنزال معناه تحويل القرآن إلى صيغة مدركة عبر عنها بالإنزال والجعل، وادعى:

١- أن السر من عدم إنزاله مرة واحدة بعد تحويله إلى صيغة مدركة تثبيت فؤاده[٤].

٢- تعبير القرآن عنه بالإنزال في قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ

(١) الكتاب والقرآن (ص ١٥٢ وما بعدها).
(٢) المرجع السابق (ص ١٥١، ص١٥٤).
(٣) المرجع السابق (ص ١٥٤).
(٤) المرجع السابق (ص ١٥٣ وما بعدها).

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾[1] ليس المراد بالشهر الزمان، بل الإشهار[2].

وفي مناقشة هذه المقدمات التي بنى عليها ما ذهب إليه أقول:

(١) تحقيق معنى صفة الكلام، وكيفية تلقي جبريل – عليه السلام – له:

أ- القرآن الكريم كلام الله، وكلام الله إما نفسي وهو ليس بصوت ولا حرف، وإذا انتفى عنه الصوت والحرف اللذان هما بنية الكلمة انتفى عنه اللغة، فكلام الله النفسي لا يوصف بأنه باللغة العربية أو بغيرها، أو لفظي وهو بصوت وحرف، وهو دال على الكلام النفسي القديم[3].

ب- **كيفية تلقي جبريل – عليه السلام – لكلام الله عز وجل:**

تقحم الدكتور/ شحرور منطقة غيبية لم يرد فيها نص يبينها، وكلام العلماء في هذا اجتهاد لا قطع فيه، ومما يؤكد هذا قول البيضاوي: (ولعل نزول الكتب الإلهية على الرسل بأن يلتقفه الملك من الله – تعالى – تلقفاً روحانياً)[4].

فعبر بلعل التي تفيد عدم الجزم بالقضية، ورجح العلماء التوقف في هذه المسألة وأنها من المتشابه، هذا أقصى ما تدل عليه دلالات الكتاب والسنة، والبحث وراء هذا رجم بالغيب.

ج- **اللوح المحفوظ:**

أما وجود القرآن الكريم في اللوح المحفوظ فدلت آيات القرآن الكريم

---

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٥.

(٢) الكتاب والقرآن (ص١٥٣).

(٣) حاشية الأمير على شرح جوهرة التوحيد للقاني (ص٨٧ وما بعدها)، ط: مصطفى الحلبي.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي (١/١٩ وما بعدها).

على أنه ثابت في اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾[1] تطلق الأم في القرآن على خمسة أوجه: أحدها الأصل، ومنه: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ أي: اللوح المحفوظ، فإنه أصل لجميع الكتب، فإنها أنزلت منه..[2] وهذا التفسير ذهب إليه جمع من العلماء.

وقال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴾[3]

قال الإمام الرازي: (فإن قيل: وما الحكمة في خلق هذا اللوح المحفوظ مع أنه – تعالى – علام الغيوب، ويستحيل عليه السهو والنسيان؟ قلنا: إنه – تعالى – لما أثبت في ذلك أحكام حوادث المخلوقات، ثم إن الملائكة يشاهدون أن جميع الحوادث إنما تحدث على موافقة ذلك المكتوب، استدلوا بذلك على كمال حكمة الله وعلمه)[4].

لغة القرآن في اللوح المحفوظ

اللوح المحفوظ موجود فيه القرآن، وما قدره الله تعالى في كونه مما كان وسيكون، وهذا يلزم منه أن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ.

قال العلامة الطاهر: (وسوق وصف في لوح مساق التنويه بالقرآن وباللوح، يعين أن اللوح كائن قدسي من كائنات العالم العلوي المغيبات، وليس في الآية أكثر من أن اللوح أودع فيه القرآن، فجعل الله القرآن مكتوبا في لوح علوي كما جعل التوراة مكتوبة في ألواح وأعطاها موسى

(١) سورة الزخرف الآية: ٤.
(٢) انظر: حاشية البيجرمي على الخطيب (٤١٧/٣)، ط: دار الفكر.
(٣) سورة البروج الآيتان: ٢١ – ٢٢.
(٤) انظر: مفاتيح الغيب (١٩٥/٢٧)

- عليه السلام - فقال: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ ﴾[1] وقال: ﴿ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ ﴾[2] وقال: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ﴾[3] وأما لوح القرآن فجعله محفوظا في العالم العلوي..، واقتضت هذه الآية أن القرآن كله مسجل فيه)[4].

تبين من هذه النقاط الثلاث أن القرآن الكريم ثابت ومسجل في اللوح والمحفوظ، وأن كيفية أخذ سيدنا جبريل - عليه السلام - له من المتشابهات.

(٢) التعبير بالجعل ودلالاته

استنتج الدكتور/ شحرور من التعبير بالجعل على أن القرآن الكريم كان قبل نزوله غير مدرك، ولعله فهم هذا من إفادتها التصيير والتحويل، فيكون لكلامه وجه من اللغة التي تجاهل قوانينها.

وأقول: الجعل يأتي بمعنى الخلق، ويأتي بمعنى التصيير، والتصيير هو انتقال الشيء من حال إلى حال، لكن لا نسلم بأنه يلزم أن يكون القرآن الكريم قبل نزوله غير عربي ثم تحول إلى عربي؛ لأمرين:

الأول: أن التصيير كما يكون في الخارج يكون في القول والتسمية فقط، ونظيره قول الله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[5] والمشركون لم يحولوا الملائكة من الذكورة إلى الأنوثة، بل المعنى سموا

(١) سورة الأعراف الآية: ١٤٥.
(٢) سورة الأعراف الآية: ١٥٠.
(٣) سورة الأعراف الآية: ١٥٤.
(٤) التحرير والتنوير (٢٥٣/٣٠)
(٥) سورة الزخرف الآية: ١٩.

الملائكة إناثا، قال العلامة الشهاب: (والجعل هنا التصيير، وليس تصييراً في الخارج، بل المراد في القول والتسمية)[١].

الثاني: أن الجعل بمعنى التصيير قد يكون التصيير فيه ابتداء، وقد لا يكون كذلك: ومن هذا قول الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[٢] أي: صيرهم على هذه الصفة ابتداء، ولا يلزم أنهم كانوا قبلها على الصلاح، قال العلامة محمد الطاهر بن عاشور: (وقد يكون الجعل بمعنى التصيير، وهو تصيير خلق على صفة مخصوصة أو تصيير مخلوق إلى صفة بعد أن كان في صفة أخرى) [٣].

وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا ﴾[٤] قال العلامة أبو السعود: (والجعلُ إن جُعل بمعنى الإنشاءِ والإبداعِ فضياءً حالٌ من مفعولِهِ..، وإن جعل بمعنى التصيير فهو مفعولُه الثاني أي: جعلها ضياءً على أحدِ الوجهينِ المذكورينِ، لكنْ لا بعدَ أنْ كانت خاليةً عن تلك الحالةِ، بل أبدعها كذلكَ كما في قولِهم: "ضيِّقْ فمُ الركيَّةِ ووسِّعْ أسفلها")[٥].

ومن ثم لا يلزم من التعبير بالجعل أن يكون القرآن غير عربي ثم صار عربيا أو كان غير مدرك ثم صار مدركا.

ثم نتساءل على فرض تسليم صحة الدعوى ما وجه دلالة مادة التنزيل

---

(١) حاشية الشهاب (٢٩٦/٧).
(٢) سورة الأنعام الآية: ١٢٣.
(٣) التحرير والتنوير (٤٧/٨).
(٤) سورة يونس الآية: ٥.
(٥) تفسير أبي السعود (١٢٠/٤).

على ما ادعاه ؟

لقد ذكرت في المبحث السابق أقوال العلماء في دلالة مادة نزل على التنجيم، وكان لهم أدلتهم من اللغة العربية ومن سياق الآيات، ولا توجد في دعوى الدكتور شحرور من اللغة ولا من السياق ما يبرهن على ما قال.

٣- أما بالنسبة لمسألة أسباب النزول وأنها لا علاقة لها بالكتاب؛ لأن الوجود القرآني قبل نزوله أجاب عن الأسئلة التي وجهت إلى النبي -ﷺ- قبل أن يسألها، ومن ثم لا حاجة إلى معرفة أسباب النزول، وهو بهذا يحاول القول بتاريخية النص، وأنه مطلق لا يرتبط بسياق، وأقول:

١- لا نسلم بتاريخية النص؛ لأن القول بها يؤدي إلى لوازم باطلة:

يقصر أحكام القرآن الكريم على عصر التنزيل، ويربط النصوص بأسباب النزول ويحصر دائرته في سياقه، ويجعل نصوص القرآن نسبية في الفهم، والعبرة فيه بخصوص السبب لا بعمومه، والقضاء على الثوابت، إلى آخر تلك اللوازم الباطلة التي بانتفائها تنتفي ملزوماتها، وإبطالها والتوسع فيها لا يليق بهذا المقام.

٢- الوجود القرآني الدفعي قبل نزوله لا يلزم منه إهدار أسباب النزول؛ لأن لسبب النزول فوائد متعددة: منها: أن من آيات القرآن الكريم نزلت لتقرر أحكاما تشريعية قُصد ربطها بأسباب ووقائع حتى ترسخ في أذهان الناس، فلو نزلت نظرية بعيدة عن ظروفها الاجتماعية لن ترسخ في وجدان المكلفين[1] ومنها: أن من الآيات يتوقف فهم معناها على

(١) ينظر: من روائع القرآن الدكتور/ محمد رمضان البوطي (ص٤١ وما بعدها)، ط: دار الفارابي.

سبب النزول، مثل قصة الظهار والمجادلة، ومنها: قسم يبين مجملات ويدفع متشابهات ... الخ[1].

والدكتور/ شحرور تكلف إبراز هذا الفرق ليدعي ما شاء من دعاوى باطلة التي تؤيد منهجه الفاسد، وسبب النزول حصن قوي أمام تأويلاته الفاسدة، ومن ثم فإنه حاول أن يبطل هذا العلم، وعلم اللغة؛ لما لهما من عامل مهم في عملية الفهم، ودليل هذا تأويله الفاسد لمعنى الشهر الذي فكه عن مدلوله اللغوي إلى معنى الإشهار، بلا منطق مقبول.

٣- أيضا من القواعد المسلمة في علم البحث والمناظرة أن الدليل ينتج الدعوى إذا كان أخص أو مساويا أو عين الدعوى[2]، ولا وجه يناسب ارتباط التنزيل بكون القرآن لم يكن مدركا، وبغير لغة، كما لا وجه للتعبير بالإنزال لكونه تحول إلى صيغة مدركة، ونزع أسباب النزول عنه.

---

(١) ينظر تفصيل الكلام في: التحرير والتنوير (٥٠/١)

(٢) فهي فاقدة ما يسمى بالتقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب، والتقريب إنما يتم إذا كان ما يستلزمه الدليل عين الدعوى أو ما يساويها أو أخص منها، وأما إذا كان اللازم من الدليل أعم من الدعوى مطلقا أو من وجه فلا تقريب. انظر: آداب العلامة إسماعيل الكلنبوي مع حاشيتي البنجويني وابن القره داغي ص٥٠ ما بعدها، ط: مطبعة السعادة.

المطلب الثاني

الفرق بين إنزال وتنزيل الملائكة

بنى على الفرق السابق أن تنزيل الملائكة معناه عدم مشاهدة الملائكة؛ لأن "التنزيل" يقال لمادة غير مدركة، بخلاف الإنزال فإنه للمدرك والمحس، ثم زاد الطين بلة فقرر أن الناس قبل نوح كانوا من المملكة الحيوانيـــة(١)، فلما جاء نوح – عليه السلام – قال له قومه: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾(٢) لأنهم كانوا يرون الملائكة قبل نوح – عليه السلام –، أما التنزيل معناه عدم إدراك الملائكة، ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾(٣) وقولـــه تعـــالى:﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾(٤) تنزل نزولا ماديا دون أن يراها أحد(٥).

وأقول:

أولا: ليس في قولـــه تعـــالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾ دلالة على أن الملائكة كانت تنزل قبل نوح – عليه السلام –، وإنما الكلام هنا كنظيره في حكاية حال الكفار في إنكارهم للرسالة واستبعادهم أن يكون الرسول من البشر، والمعنى أن لو شاء الله إرسال الرسل لأرسل ملائكـــة، فأي دلالة على أن" أنزل" للنزول الحسي؟

---

(١) فهو يقول بنظرية التطور لدارون، ويستدل عليها بالقرآن.
(٢) سورة المؤمنون الآية: ٢٤.
(٣) سورة الشعراء الآية: ٤.
(٤) سورة القدر الآية: ٤.
(٥) الكتاب والقرآن (ص١٦٦ وما بعدها بتصرف).

قال العلامة أبو السعود: (وقولُه تعالى: {وَلَوْ شَاء الله لأَنزَلَ ملائكة}) بيانٌ لعدم رسالة البشر على الإطلاق على زعمِهم الفاسدِ بعد تحقيق بشريَّتهِ – ﷺ –، أي: لو شاء الله تعالى إرسالَ الرَّسولِ لأرسل رُسُلاً من الملائكة، وإنَّما قيل: لأنزل لأنَّ إرسالَ الملائكة لا يكونُ إلا بطريق الإنزالِ)[1].

وتأمل عبارة العلامة في تعليله التعبير بأنزل: (وإنَّما قيل: لأنـــزل؛ لأنَّ إرسالَ الملائكة لا يكونُ إلا بطريق الإنزالِ)، فأجاب بأن التعبير بـــأنزل دون أرسل؛ لأن الإرسال لا يكون إلا بالإنزال.

ثانيا: لو كان الأمر كما ادعى فقد تحجج المشركون في عهـــد النبـــي – ﷺ – بمثل حجة هؤلاء، قال تعـــالى: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴾[2] عبر عن نزول الكتاب بنزل – التي تفيد على زعمه نزول غيـــر المدرك – وأكد بأنه مدرك بأنه في قرطاس لمسوه بأيديهم، فكان مقتضـــى الحال أن يقول: أنزلنا.

ثالثا: لو كان صيغة التنزيل تستعمل في نزول الملائكة دون يراها أحد كما يدعي، فكيف نفهم قول الله تعـــالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[3] ؟ وهم كانوا يريدون رؤيـــة الملائكة كما دل عليه قولـــه تعـــالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ

(١) تفسير أبي السعود (٦/١٣٠).
(٢) سورة الأنعام الآيتان: ٧ – ٨.
(٣) سورة الأنعام الآية: ١١١.

يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوۡ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَعِنَبٖ فَتُفَجِّرَ ٱلۡأَنۡهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفۡجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوۡ تُسۡقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمۡتَ عَلَيۡنَا كِسَفًا أَوۡ تَأۡتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴾[1]، وإلا فما الفائدة في التنزيل، فدل على أن صيغة التنزيل لا تفيد النزول من غير رؤية، وبهذا لا يبقى لكلامه أي حجة.

(١) سورة الإسراء الآيات: ٩٠ – ٩٢.

المطلب الثالث

إنزال وتنزيل المن والسلوى

أيضا مما بناه الدكتور/ شحرور على الفرق بين الإنزال والتنزيل المن والسلوى، فجعل إنزالها يدل على أنها داخل مدركاتهم، ومن ثم عقب بعدها بقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾[1] وجعل تنزيلها في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ ﴿٨٠﴾ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾[2] عدم العلم بها وأنها خارج شعورهم، ولهذا قطع الأمر بالأكل عنها في آية منفصلة. [3]

تأمل في هذه العبقرية والقراءة المتحررة المدققة التي غرر بها العامة، وخدع بها الدهماء، فجعل الفصل بين الإخبار بتنزيل المن والسلوى والأمر بالأكل بالعد فصلا حقيقيا بنى عليه هذا الفرق بين إنزال وتنزيل المن والسلوى.

تحقيق في الفرق بين الجملة الحالية والمستأنفة:

أولا: ورد التعبير بإنزال المن والسلوى في آيتين:

الأولى في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[4].

الثاني في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا

---

(١) سورة البقرة الآية: ٥٧.
(٢) سورة طه الآية: ٨٠ – ٨١.
(٣) الكتاب والقرآن (ص ١٦٨).
(٤) سورة البقرة الآية: ٥٧.

أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[1].

وفي الآيتين كان قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ في محل نصب مقول القول أي: قائلين لهم كلوا (مِنْ طَيِّبات)، قال العلامة أبو السعود: ({ كُلُواْ } على إرادةِ القولِ، أيْ: قائلين لهم) [2].

وورد التعبير بتنزيل المن والسلوى في سورة طه في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى ﴿٨٠﴾ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾[3] وجملة "كلوا "جملة مستأنفة مسوقة لبيان إباحة ما ذكر لهم وإتماما للنعمة عليهم.

ثانيا: معلوم أن الفائدة البلاغية للحال أنه قيد في العامل مبين لهيئة صاحبه غالبا، والجملة المستأنفة هي المنقطعة عما قبلها إعرابا، فإن كانت في جواب سؤال مقدر فهي المستأنفة استئنافا بيانيا وإلا فهو الاستئناف الابتدائي، ومع كون الجملة المستأنفة بنوعيها منقطعة إعرابا إلا أنها لا تنقطع معنى عما قبلها[4]، فقد تكون تعليلية أو بيانية، بل إن المفسرين كثيرا ما يحملون المعنى على الاستئناف البياني؛ لكثرة الفائدة، وقوة المحرك للسؤال[5].

قال العلامة محمد الطاهر بن عاشور: (واعلم أن جمل الكلام البليغ لا

---

(١) سورة الأعراف الآية: ١٦٠.

(٢) انظر: تفسير أبي السعود (١/١٠٤).

(٣) سورة طه الآية: ٨٠ – ٨١.

(٤) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري بحاشية الدسوقي عليه (٢/٨١٤ وما بعدها).

(٥) حاشية الشهاب (١/٣٤٥).

يخلو انتظامها عن المناسبة، وإن كان بعضها استئنافا، وإنما لا تطلب المناسبة في المحادثات والاقتضابات[1])[2].

لكن الدكتور/ شحرور أراد أن يجعل من الاستئناف دليلا على الفصل مما يؤكد استنتاجه ودعواه.

ثالثا: فإن قلت: فلماذا عبر في سورتي البقرة والأعراف بالإنزال، وفي طه بالتنزيل، ولماذا وصل في سورتي البقرة والأعراف، وقطع في طه.

قلت: قد سبق أن حققت أن الفعل (أنزل) يدل على مطلق النزول، و(نزّل) على التكثير غالبا، فيحمل الإنزال على مطلق الإنزال، والتنزيل على التكثير، ولا تعارض؛ لاحتمال أن التكثير وعدمه كان بحسب الأحوال، وأما الوصل والفصل فهذا علم توقيفي لا مجال للقياس فيه، ويبدو أنها عُدت آية هنا؛ لموافقة رؤوس الآي[3]، والله أعلم.

---

(١) قد يُنتقل من الفن الذي شُبِّب الكلام به إلى ما لا يلائمه، ويسمى ذلك "الاقتضاب"، وهو مذهب العرب الأول ومن يليهم من المخضرمين؛ كقول أبي تمام:

لو رأى اللهُ أن في الشيب خيرا ∴ جاورتْه الأبرارُ في الخلد شِيبا
كلَّ يوم تبدي صروف الليالي ∴ خلقا من أبي سعيد غريبا

انتقل إلى المدح من غير تخلص.

انظر: بغية الإيضاح الشيخ عبدالمتعال الصعيدي (٧١١/٤)، ط: مكتبة الآداب، الأولى ٢٠٠٩م.

(٢) انظر: التحرير والتنوير (١٨٨/٣).

(٣) بناء على وجود السجع في القرآن الكريم من غير التزام له في الأكثر، على ما حققه العلامة الشهاب الخفاجي، وأن القرآن الكريم كما راعى المعنى راعى اللفظ. انظر: حاشية الشهاب (٣٥٨/١).

خاتمة في هذا المطلب:

١) وعلى هذا وجه الدكتور/ شحرور إنزال الحديد والمائدة حملها على الحسي.

٢) وتنزيل الغيث في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾[١] على النزول غير الوعي الإنساني، مع وضوح أن الغيث لا ينزل إلا حسا.

٣) وحمل قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا﴾[٢] على اللباس الحسي مع أن هذا لم يحدث، قال – بناء على رأيه في نظرية التطور لدارون – : (يعني أن الإنسان عندما كان في المملكة الحيوانية بشرا كان عاريا لا يعرف اللباس، ثم عرف بعد ذلك الغطاء غير مخيط، فمنْ علّم الإنسان ربط قطعة جلد بقطعة أخرى عن طريق المخيط؟ الجواب: إن الله أعطى قفزة للناس بأن علمهم هذه الظاهرة عن طريق النبوات) [٣].

وأجاب الإمام الرازي عن هذه الآيات، فقال: (فإن قيل: ما معنى إنزال اللباس؟

قلنا: إنه – تعالى – أنزل المطر، وبالمطر تتكون الأشياء التي منها يحصل اللباس، فصار كأنه – تعالى – أنزل اللباس، وتحقيق القول أن الأشياء التي تحدث في الأرض لما كانت معلقة بالأمور النازلة من السماء

---

(١) سورة لقمان الآية: ٣٤.

(٢) سورة الأعراف الآية: ٢٦.

(٣) انظر: الكتاب والقرآن ص ١٧٠.

صار كأنه – تعالى – أنزلها من السماء، ومنه قوله تعالى: { وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ } [الزمر: ٦] وقوله: { وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ } [الحديد: ٢٥]) (١).

أي: في الكلام مجاز مرسل علاقته المسببية، أطلق المسبب (اللبـــاس) وأراد السبب (المطر).

(١) انظر: مفاتيح الغيب (١٤/٥٤).

المطلب الرابع

مفهوم القرآن والكتاب ومعنى إنزالهما

يرى الدكتور/ محمد شحرور أن إنزال القرآن غير إنزال الكتاب، وأن المراد بالقرآن كلام الله الثابت في اللوح المحفوظ وأن الذي نقرؤه هو صورة من القرآن المكنون، ولا يلزم من مس المصحف مس القرآن، يقول: (فعندما نمس الآن نسخة من المصاحف فإننا لا نمس القرآن، وإنما نمس صورة عن القرآن منسوخة بواسطة الحبر على ورق، فالذي يمس ماديا هو الحبر والورق)[1].

فهو يريد أن يفصل بين ما في اللوح المحفوظ والمكتوب فصلا رتب عليه بعض الأحكام، منها أنه يلزم من تغاير ما في الكتاب المكنون وما في المصحف جواز مس المصحف للجنب، وسيأتي في المطلب التالي أنه يجعل مضمون ما في الكتاب المكنون غير ما في المصحف.

واستدل على هذا بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ۝٧٩ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] من وجوه:

١) أن "لا" نافية خبرية لا إنشائية، وإلا لزم الكذب بمس الجنب له[3].

---

(١) انظر: الكتاب والقرآن (ص١٥٥).

(٢) سورة الواقعة الآيات: ٧٧ – ٨٠.

(٣) وهذا كلام بين التهافت؛ فالآية خبر بمعنى النهي لا خبر محض؛ لأنه لو كان خبرا صريحا لزم الخلف في خبره – تعالى – لأننا نرى المحدث يمسه، وليست نهيا صريحا وإلا لزم وقوع الجملة الطلبية نعتا.
فالكلام قد يكون نفيا لفظا ومعنى، أو لفظا فقط كالآية فإنها نهي معنى، أو معنى =

٢) أن معنى (لا يمسه إلا المطهرون) الملائكة، أي: لا يطلع عليه أحد إلا جبريل الذي نزل به، وعليه يجوز للجنب مس المصحف المكتوب، يقول: (إن الذي لا يجوز على الجنب والحائض والنفساء هو الصلاة حصرا، أما مس المصحف وتلاوته خارج الصلاة فالأمران سيان إن كان جنبا أو متطهرا..الخ) [١].

٣) الهاء في (لا يمسه) تعود على المكتوب في اللوح المحفوظ[٢].

المناقشة

يدّعي الدكتور/ شحرور أن القرآن يدل على الكلام الثابت في اللوح المحفوظ لا المقروء، بدلالة أنه في كتاب مكنون، والذي نقرؤه في المصحف وليس في كتاب مكنون، وهذا كلام في غاية الخطأ؛ لأمور:

١- أن المراد بالقرآن هو الكلام المقروء الدال على الكلام النفسي الثابت في اللوح المحفوظ، فالقرآن لوحظ فيه القراءة، والكتاب الكتابة بدلالة الاشتقاق، وكلاهما يدل على الكلام النفسي، لا خلاف بينهما، ولا يلزم من كونه في اللوح المحفوظ تغايرهما بالذات.

٢- أن الضمير في قوله تعالى: (لا يمسه) يجوز أن يعود على الكتاب أو

= فقط كقوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليلا منهم) فشربوا في تأويل: "لم يكونوا مني"، بدليل: (فمن شرب منه فليس مني).

انظر: حاشية الشرقاوي على التحرير (٨٦/١)، حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٠٤/١).

(١) انظر: الكتاب والقرآن (ص١٥٦).

(٢) انظر: الكتاب والقرآن (ص١٥٥ ومابعدها).

على القرآن، وعلى الأول يكون المعنى لا يطلع على اللوح إلا المطهرون من الكدورات الجسمانية وهم الملائكة، وعلى الثاني يكون المعنى لا يمس القرآن إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ من الأحداث فيكون نفياً بمعنى النهي، وهذا هو الأبلغ والمناسب للمقام.

٣- أن قوله تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وصفه بالتنزيل، وهذا ظاهر في المصحف، فإن قالوا: المراد اللوح المحفوظ لا يمسه إلا الملائكة المطهرون، فالجواب أن قوله تعالى: (تنزيل) ظاهر في إرادة المصحف، فلا يحمل على غيره إلا بدليل صحيح صريح[١].

٤- المراد بالمطهرين المتطهرون لا الملائكة؛ لأمرين:

الأول: هم من يتصور منهم حدث وطهر بخلاف الملائكة لا يتأتى منهم ذلك.

والثاني: لو كان المراد بـ "المطهرون" الملائكة يلزم في الآية استثناء الشيء من نفسه؛ إذ المعنى حينئذ لا يمسه أحد من الملائكة إلا الملائكة المطهرون، واستثناء الشيء من نفسه باطل، فإن أريد تصحيح الاستثناء لزم أن في الملائكة مطهرين وغيرهم حتى يصح نفي المس عن غير المطهرين، وإثباته للمطهرين بمقتضى الاستثناء، فكأنه قيل: يمسه المطهرون ولا يمسه غيرهم[٢].

٤) لو سلم أن الضمير في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾[٣] للكتاب المكنون،

---

(١) انظر: المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) (٧٢/٢) الناشر: دار الفكر.

(٢) انظر: حاشية الشرقاوي على التحرير (٨٦/١).

(٣) سورة الواقعة الآية: ٧٧.

والمراد بالمطهرين الملائكة، وهو وجه في تفسيرها[1] لا تلزم الدعوى؛ لأن ما في المصحف هو ما في الكتاب المكنون، وجاءت السنة النبوية وأكدت هذا الحكم بما يدفع أي احتمال فقال – ﷺ –: «لا يمس القرآن إلا طاهر»[2]. والخطاب للناس لا للملائكة.

(١) قال العلامة أبو السعود: ({ لاَّ يَمَسُّهُ إِلاَّ المطهرون } إمَّا صفةٌ أخرى لكتاب، فالمرادُ بالمطهرين الملائكةُ المنزهون عن الكدوراتِ الجُسمانيةِ وأوضارِ الأوزارِ، أو للقرآنِ فالمرادُ بهم المطهرون من الأحداثِ فيكون نفياً بمعنى النهي أي: لا ينبغي أن يمسه إلا من كان على طهارةٍ من الناسِ على طريقةِ قولِه عليه الصلاةُ والسلامُ: (المسلمُ أخُو المسلمِ لا يظلمُه ولا يُسلُمه أي لا ينبغي له أن يظلمُه) اهـ.
وعلى الوجه الأول تكون الجملة خبرية من غير تأويل، وعلى الثاني وهو الأنسب بالمقام فهي خبرية بمعنى الإنشاء وهو أبلغ كما هو معلوم.
انظر: إرشاد العقل السليم (٨/٢٠٠).

(٢) رواه الإمام مالك في الموطأ، كتاب: القبلة، (باب: الأَمْرِ بِالْوُضُوءِ لِمَنْ مَسَّ الْقُرْآنَ) رقم (٤١٩)، ط: الدار الذهبية.

المطلب الخامس

معنى تنزيل أم الكتاب

يرى الدكتور/ محمد شحرور أن مفهوم أم الكتاب يختلف عن مفهوم القرآن والفرقان، فجعل لكل مفهوما وماصدقا يختلف عن الآخر، وسبق في المطلب السابق أنه يرى أن مفهوم القرآن ما كان في اللوح المحفوظ، وقمت بإبطاله، وهنا يرى مفهوم أم الكتاب، يختلف عن مفهوم القرآن، وأن الثابت في القرآن غير الثابت في أم الكتاب، ورتب عليه أحكاما، فيقول: (بما أن القرآن علم بالحقيقة الموضوعية "الموجودة خارج الوعي الإنساني"، وفيه قوانين الوجود وقوانين التاريخ نستنتج بالضرورة أن له وجودا مسبقا عن التنزيل، لذا قال – تعالى – عن القرآن: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾[1] وهو القوانين العامة الناظمة للوجود منذ الانفجار الكوني الأول[2]، وحتى البعث والجنة والنار)[3].

وبالنسبة لأم الكتاب فمحتواه:

أ- خاص بالحدود، والعبادات، والوصايا، والتعليمات.

ب- لو كانت آيات الصيام من القرآن، أي: له وجود في اللوح المحفوظ؛ لصام الناس مختارين أو مجبورين.

ج- لو كان قوله تعالى: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴾[4] من القرآن لا من

---

(١) سورة البروج الآيتان: ٢١ – ٢٢.

(٢) تأمل فهو يرى القول بنظرية الانفجار العظيم في نشأة الكون.

(٣) الكتاب والقرآن (ص١٥٧).

(٤) سورة عبس الآيتان: ١ – ٢.

الكتاب لكان النبي – ﷺ – مجبرا على العبس[1].

السبب في هذا التفريق:

فكرة تاريخية النص التي يريد من خلالها أن يثبت ارتباط الأحكام بسياقها التاريخي التي لا تتعداه، فيحاول بكل عبث أن يفصل بين الثابت في اللوح المحفوظ الذي يدعي أنه قاصر على الظواهر الكونية، ويعبر عنه القرآن بالقرآن، وبين ما في أم الكتاب الذي يعني الأحكام والعبادات، فيقول: (هذا الموضوع يعتبر من أهم النقاط خطورة وتعقيدا في العقيدة الإسلامية إنْ لم يكن أهمها على الإطلاق، إذ أنّ سوء فهم هذا الموضوع وعلى رأسه عدم التفريق بين الرسالة والنبوة، وبين الكتاب والقرآن جعل من المسلمين أناسا متحجرين ضيقي الأفق، وضاع العقل نهائيا ... الخ)[2].

وليته أقام على مدعاه دليلا أو ما يشبه دليلا، فيعذر بأن الأمر اشتبه عليه، ولكنه قام بتفكيك النص تماما عن دلالاته وسياقه وأنزل عليه ما يريد، ثم نجد مَن يُصدقون هذا العبث ويظنونه علما وتجديدا.

معنى أم الكتاب

قال تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[3] .

١- أعتقد أنه لا يختلف أحد في أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، وأن العالم باللغة إذا خوطب به يفهمه بمقتضى ما علمه من اللغة إفرادا وتركيبا، وأننا إذا فتشنا في كتب اللغة عن معنى الأم نجد أنها

(١) انظر: الكتاب والقرآن (ص ١٥٩).
(٢) انظر: المرجع السابق (ص١٥٧).
(٣) سورة الرعد الآية: ٣٩.

وردت بمعنى الأصل، ففي مختار الصحاح: ((أم) الشيء أصله، ومكة أم القرى و(الأم) الوالدة) [1].

ويبين ابن فارس المعاني التي تدور عليها الكلمة، فقال: (وأما الهمزة والميم فأصل واحد، يتفرع منه أربع أبواب، وهي الأصل والمرجع والجماعة والدين، وهذه الأربعة متقاربة، وبعد ذلك أصول ثلاثة، وهي القامة والحين والقصد) [2].

فإذا كانت المادة تدور حول الأصل والمرجع، فما المناسب في معناها في الآية أنها أصل الكتاب والحاوية للأحكام وما كان وما يكون أم الأحكام فقط؟

وورد التعبير عن أم الكتاب في آيتين:

الأولى: قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[3]

والثانية: قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾[4] قال البيضاوي: ("وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتابِ" أصل الكتب وهو اللوح المحفوظ؛ إذ ما من كائن إلا وهو مكتوب فيه)، والْمُرَاد بالكتب صحائف الْأَعْمَال أو عام لها وللكتب المنزلة كما يلائم قوله: (إذ ما من كائن الخ) [5].

---

(١) انظر: مختار الصحاح (ص٢٢).

(٢) انظر: مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ) (٢١/١) المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

(٣) سورة الرعد الآية: ٣٩.

(٤) سورة الزخرف الآية: ٤.

(٥) انظر: حاشية القونوي (٥٢٨/١٠).

والدكتور/ شحرور فسر القرآن باللوح المحفوظ الثابت فيه الظواهر الكونية مع أن الظاهر من مادة الكلمة أن يكون المقروء الملفوظ.

فلا مصحح لما ذهب إليه من لغة أو عرف أو شرع، ولا مرجح له فيما ذهب إليه.

٢- ويرى - أيضا - أن ثبوت الأحكام في اللوح المحفوظ يلزم منه جبر العباد على الأخبار والأحكام الواردة فيها، وهذا غير صحيح، فهناك قاعدة علمية مهمة جدا في حل قضية القضاء والقدر والتكليف، وهي ترتب صفات الإرادة والعلم والقدرة في التعقل، فقرر السادة الأشاعرة أن تعلق القدرة فرع عن تعلق الإرادة، والإرادة فرع عن تعلق العلم، ومعنى هذا أن إيجاد الله للممكن وإعدامه له على وفق تعلق إرادته به تعالى؛ لأنه - تعالى - لا يوجد أو يعدم إلا ما أراد وجوده أو عدمه من الممكنات، ولا يريد إلا ما علمه، والتابعية في التعقل[١] لا في الزمان[٢]، وبناء على هذا مَنْ حكم الله عليه بأنه لا يؤمن في قوله

(١) التعقل معناه إدراك النفس الشيء بالذات من حيث هو هو مطلقا، أي: بلا اعتبار وجوده في الخارج، ولا حضوره عند المدرك، ولا كونه على هيئة مخصوصة.
انظر: رسائل الرحمة في المنطق والحكمة الشيخ عبدالكريم المدرس (١٠٥)، ط: دار العربية في الطباعة.

(٢) قال الشيخ إبراهيم البيجوري: (واعلم أن تعلقات القدرة والإرادة والعلم مرتبة عند أهل الحق باعتبار التعقل فقط في التعلقات القديمة، وفي الحقيقة أيضا في الحادث منها مع القديم ... فنتعقل أولا تعلق العلم، ثم تعلق الإرادة، ثم تعلق القدرة، فتعلق القدرة تابع لتعلق الإرادة، وتعلق الإرادة تابع لتعلق العلم).
انظر: تحفة المريد على جوهرة التوحيد (ص٥٢).

تعـــالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[1] لا يلزم من الحكم الجبر والإلزام؛ لأن الخبر حكم، والحكم تابع لـــلإرادة، والإرادة تابعة للعلم.

وقل ذلك في القضاء والقدر، وخلق أفعال العباد، فلا تلازم بينها وبـــين الجبر، ومن ثم لا يلزم من وجود الإخبار في اللوح المحفوظ بعبس النبـــي – ﷺ – في وجه الأعمى وسائر الأحكام الجبر؛ لأن ما في اللوح خبر، وهو حكم، وهو تابع للإرادة، والإرادة مبنية على العلم، أي: فالله علم بكفر فلان، فأراده منه، وخلقه فيه، فلا جبر.

وفي هذا القدر كفاية، وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، والحمـــد لله رب العالمين.

(١) سورة البقرة الآية: ٦.

خاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فبعد هذه المدارسة لهذا البحث، أرجو من الله – تعالى – أن أكون وفقت فيه، أسجل هذه النتائج التي توصلت إليها:

أولا: أن معنى النزول في اللغة هو الانحدار من أعلى لأسفل، والحلول مجاز، وأن إسناد النزول إلى الأعراض مجاز، وأن إسناد النزول للأجسام والأعراض من باب عموم المجاز، ولا فرق بين تعدي الفعل نزل بإلى وعلى إلا بالاعتبار.

ثانيا: مسألة "تنزلات القرآن" اختلف فيها العلماء، والجمهور على ثبوت تنزله في السماء الدنيا استنادا إلى خبر الحبر سيدنا عبدالله بن عباس – ﷺ – الذي له حكم المرفوع، ولا يقدح فيه ما أورد عليه من إيرادات.

ثالثا: في الفرق بين إسناد الفعل "أنزل، ونزّل" إلى القرآن الكريم انتهى البحث إلى أن نزّل تفيد التنجيم غالبا بخلاف أنزل فهي بحسب القرائن.

رابعا: بَين إنزال القرآن الكريم ونزوله تلازم، وفي تعميم نزول القرآن والسنة تجوز.

خامسا: نسبة إنزال القرآن الكريم على الناس حقيقة باعتبار كونهم متعبدين بما فيه، فكل معنى يصحح نسبة النزول إليهم يكون حقيقة وإلا فمجاز.

سادسا: يطلق التنزل ويراد به النزول مطلقا، ويطلق ويراد به النزول على سبيل التدرج، والتحديد بحسب القرائن.

سابعا: أظهر هذا البحث البلاغة القرآنية في دلالاته، وبراعة العلماء في

استخدام اللغة في الكشف عن أسراره، بخلاف الفكر الحداثي الذي نحى هذا اللسان العربي المبين؛ ليطوع نصوصه لأهوائه.

ثامنا: كانت فكرة تاريخية النص القرآني هي السبب التي جعلت د/ محمد شحرور يتناول آيات القرآن الكريم بمنهجية التفكيك ليقرر ما شاء من أحكام لا تدل عليها اللغة ولا المنطق العقلي المستقيم، فقرر تباين مفهوم الكتاب عن القرآن، ومفهوم أم الكتاب عن القرآن، وأراد أن يقطع أي علاقة بين القرآن وأسباب نزوله، فجعل مادة التنزيل تقال لغير المدرك والإنزال لما يدرك، وبنى على هذا عدة أحكام، فسر بها نشأة الكون، وأجاز مس المصحف للمحدث، وجعل مفهوم أم الكتب متعلقا بالأحكام والقرآن بالظواهر الكونية، اعتباطا من غير دليل علمي يؤيد ما ذهب إليه.

مما يدلك على أن هذا الفكر فاقد للمنهجية، بل وفاقد للمنطق، وأنه يحلل الناس من الدين، أسأل الله تعالى القبول، وأن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا إنه سميع قريب.

****

ثبت بأهم المراجع والمصادر

١. اتقان البرهان في علوم القرآن، د/ فضل حسن عباس، ط: دار الفرقان.
٢. آداب العلامة إسماعيل الكلنبوي مع حاشيتي البنجويني وابن القره داغي، ط: مطبعة السعادة.
٣. أساس البلاغة للزمخشري، ط: دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٣م.
٤. الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي، ط: دار البصائر.
٥. إكمال إكمال المعلم للعلامة محمد بن خلفة الوشتاني الأبي (ت ٨٢٧هـ)، ط: دار الكتب العلمية
٦. أمين الخولي والأبعاد الفلسفية للتجديد، د/ يمنى طريف الخولي، ط: مؤسسة هنداوي.
٧. أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر ابن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، ط: دار البيان العربي.
٨. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، ط: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.
٩. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
١٠. بغية الإيضاح للشيخ عبدالمتعال الصعيدي، ط: مكتبة الآداب، الأولى ٢٠٠٩ م.

١١. التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر ابن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ).
١٢. تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد لشيخ الإسلام إبراهيم الباجوري، ط: مصطفى الحلبي.
١٣. تدريب الراوي، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ط: دار المنهاج.
١٤. التعريفات لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
١٥. تفسير ابن كثير، ط: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ.
١٦. تفسير جزء عم للشيخ محمد عبده، ط: مطبعة مصر، ط: الثالثة ١٣٤١هـ.
١٧. التلويح على التوضيح مع حواشي الفناري وعبدالحكيم، ط: المطبعة الخيرية.
١٨. جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
١٩. الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي، ط: دار الحديث ٢٠٠٧م.
٢٠. حاشية الأمير على السمرقندية، رقم المخطوط (٨٩١)، عدد الأوراق (٤٧)، جامعة الرياض قسم المخطوطات.
٢١. حاشية الأمير على شرح الملوي على السمرقندية، ط: المطبعة العامرية الأزهرية.

٢٢. حاشية الأمير على شرح جوهرة التوحيد للقاني، ط: مصطفى الحلبي.
٢٣. حاشية البناني على التلخيص، ط: مطبعة السعادة.
٢٤. حاشية البناني على جمع الجوامع، ط: دار الكتب العلمية.
٢٥. حاشية الشرقاوي على التحرير، ط: عيسى الحلبي.
٢٦. حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، ط: صادر.
٢٧. حاشية الشيخ إبراهيم البيجوري (ت ١١٩٨هـ) على متن السنوسية بتقريرات الأنبابي عليه، ط: مصطفى الحلبي.
٢٨. حاشية الشيخ أحمد الفلبوي على شرح العصام على السمرقندية، ط: المطبعة العامرة ١٢٨٢هـ.
٢٩. حاشية الشيخ محيي الدين زادة على البيضاوي، ط: دار الكتب العلمية.
٣٠. حاشية الصبان على الملوي على السلم، ط: مصطفى الحلبي.
٣١. حاشية العصام الإسفراييني على البيضاوي، مخطوط رقم (٣٢٩) مخطوطات تركيا.
٣٢. حاشية المخلوف على الرسالة البيانية للصبان، ط: المطبعة الوهبية.
٣٣. حاشية المنلا خسروا على البيضاوي، مخطوط رقم (٣٠٧) تركيا.
٣٤. حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين، ط: مصطفى الحلبي.
٣٥. حاشيتا العلامة العطار والشيخ محمد حسنين العدوي على شرح مقولات السجاعي، ط: المكتبة الأزهرية.
٣٦. الحداثة وما بعد الحداثة، د/ عبدالوهاب المسيري، ط: دار الفكر.
٣٧. الخضري على شرح الملوي على السمرقندية، ط: دار الطباعة البهية.

٣٨. دراسات في أصول الفقه للشيخ عبدالجليل القرنشاوي، ط: دار الاتحاد العربي للطباعة، الأولى ١٩٦٧م.
٣٩. دراسات في علوم القرآن للدكتور/ إبراهيم خليفة ومجموعة من المؤلفين، بدون طبعة.
٤٠. رسالة الاشتقاق لأبي بكر محمد بن السري السراج، تحقيق: محمد علي الدرويش.
٤١. رسائل الرحمة في المنطق والحكمة للشيخ عبدالكريم المدرس، ط: دار العربية في الطباعة.
٤٢. شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي، ط: قطاع المعاهد.
٤٣. شرح البيجوري على متن التصريف، ط: مصطفى الحلبي.
٤٤. شرح الشافية لابن الحاجب الشيخ عبدالله بن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار، ط: دار إحياء الكتب العربية.
٤٥. شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، ط: المكتبة الأزهرية.
٤٦. شرح الكلنبوي على الجلال الدواني على العقائد العضدية مع حاشيتي المرجاني والخلخالي، ط: المطبعة العثمانية.
٤٧. شرح المفصل لابن الحاجب، ط: أوقاف العراق.
٤٨. شرح المقاصد للعلامة السعد التفتازاني، ط: عالم الكتب.
٤٩. شرح المواقف للمحقق: السيد الشريف الجرجاني، ط: المكتبة الأزهرية.
٥٠. شرح النووي على مسلم، ط: المطبعة المصرية.
٥١. شروح التلخيص، ط: دار إحياء التراث العربي.

٥٢. الصحاح للجوهري، ط: دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٥٣. صحيح البخاري، ط: دار ابن الهيثم.
٥٤. ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني للشيخ محمد عبدالحي اللكنوي بعناية الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
٥٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
٥٦. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ط: دار الكتب العلمية.
٥٧. فتح الرحمن شرح لقطة العجلان وبلة الظمآن لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ط: دار النور.
٥٨. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، ط: دار المنهاج.
٥٩. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب لشرف الدين الحسين ابن عبدالله الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط: الأولى ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
٦٠. الفكر الأصولي واستحالة التأصيل نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي، ط: بيروت – لبنان.
٦١. القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني لمحمد أركون، ط: دار الطليعة – بيروت.
٦٢. القول الإيجابي في ترجمة العلامة الشمس الأنبابي، ط: المطبعة الشرقية ١٣١٤هـ.
٦٣. الكشاف للزمخشري، ط: مكتبة مصر.

٦٤. المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي.
٦٥. المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار، ط: دار البصائر.
٦٦. مخطوط تقريرات العلامة شمس الدين الأنبابي على حاشية العلامة الأمير على شرح الملوي على السمرقندية، رقم المخطوط (٨٩١)، عدد الأوراق (٤٧)، جامعة الرياض قسم المخطوطات.
٦٧. المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، د/ عبدالعزيز حمودة، ط: عالم المعرفة.
٦٨. المسامرة للكمال بن أبي شريف الأشعري في شرح المسايرة للكمال ابن الهمام الماتريدي، ط: المكتبة الأزهرية.
٦٩. المستدرك على الصحيحين للحاكم، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
٧٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠هـ)، ط: دار المعارف.
٧١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب بحاشية الدسوقي عليه، ط: دار السلام.
٧٢. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للإمام الرازي، ط: دار الفكر.
٧٣. مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، ط: دار القلم – الدار الشامية.
٧٤. مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر:

دار الفكر ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٧٥. من روائع القرآن للدكتور/ محمد رمضان البوطي، ط: دار الفارابي.
٧٦. مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب الشيخ أمين الخولي، ط: دار المعرفة.
٧٧. مناهل العرفان للشيخ عبدالعظيم الزرقاني، ط: عيسى البابي الحلبي.
٧٨. موسوعة النظريات الأدبية، د/ نبيل غانم، ط: الشركة المصرية العالمية للنشر.
٧٩. نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، د/ محمد شحرور، ط: الأهالي للطباعة والنشر، الأولى.
٨٠. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، بتحقيق: الأستاذ الدكتور/ نور الدين عتر، ط: مكتبة البشرى.
٨١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.